جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي
دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

من إعداد الطالبة:

جربي إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د برابح محمد

أعضـــاء لجـنـة المنـاقشـة

أ.د خليل محمد	جامعة المدية	رئيسا
د. برابح محمد	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
د. طلحة محمد	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إن رضيت

الحمد لله الذي يسر لنا طريق العلم ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الاستاذ المشرف" البروفيسور برابح محمد " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى موظفي مديرية الضرائب الذين قدموا لنا يد المساعدة اللازمة لإتمام هذا العمل، وأخص بالشكر ذوي النفوس الطيبة السادة عبد اللطيف وعلي والسيدات نسيمة و أمينة

الاهداء

أؤمن بمقولة لكل بداية نهاية وها أنا أرى رحلتي الجامعية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، من بعد تعب ومشقة لوقت طويل، ها أنا اليوم أختم بحث تخرجي يكل ما لدي من أمانة وبداخلي كل التقدير والامتنان لكل من له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو بقلبه...

شكرا من القلب لكل من ساندني في رحلتي هذه شكرا لعائلتي وللأصدقاء الذين كانوا درعا لي وعونا طوال تلك السنين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء تقييمه أو نقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي وفق منهج تحليلي وصفي، ولمعالجة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية، وفي الفصل الثاني تناولنا رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة عينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية المدية، حيث تم توزيع الاستبان على عينة الدراسة والبالغ عددها 45 موظف بغية التعرف على أهمية الرقمنة، توصلنا في الختام إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل كبير في زيادة التحصيل الضريبي وبالتالي تعظيم الإيرادات الضريبية من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الوسائل و التقنيات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التحصيل الضريبي، الإدارة الجبائية.

Abstract :

The study aimed to know the role of digitization of the tax administration in tax collection according to the analytical and descriptive approach. To understand the topic, the study was divided into two theoretical chapters and one practical one. The first chapter included the conceptual framework of digitization and tax. In the second chapter, we discussed the administration Digitization of tax administration and tax collection.

As for the practical stage, we relied on the study of a sample of employees of the Tax Directorate in the wilaya of Medea where the questionnaire was distributed to the study sample of 45 employees in order to identify the importance of tax digitization.

In conclustion, we can confirm that the tax administrartion contributes directely to raising tax revenues through the optimal use of various technological methods.

Keywords: digitization, tax collection, Tax administration

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير.....	
الاهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الملاحق.....	
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية	
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول رقمنة الإدارة الجبائية.....	**03**
المطلب الأول: ماهية الرقمنة.....	**03**
المطلب الثاني: دواعي ومتطلبات التوجه نحو الرقمنة	**08**
المطلب الثالث: أشكال واستراتيجيات الرقمنة	**11**
المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية.....	**15**
المطلب الأول: مدخل للإدارة الجبائية.....	**15**
المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية	**16**
المطلب الثالث: آفاق عصرنة الإدارة الجبائية	**20**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي	
تمهيد.....	**25**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي.....	**26**
المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهدافه.....	**26**
المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي.....	**28**
المطلب الثالث: طرق التحصيل الضريبي.....	**31**

المبحث الثاني: انعكاسات رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي	**33**
المطلب الأول: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية	**33**
المطلب الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي	**34**
خلاصة الفصل.....	**36**
الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية	
تمهيد.....	**38**
المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة محل الدراسة.....	**38**
المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب.....	**45**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية بالمدية.....	
المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية للمديرية الولائية للضرائب بالمدية.....	**42**
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.....	**46**
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....	**46**
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.....	**47**
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....	**48**
خلاصة الفصل.....	**65**
الخاتمة.....	**67**
نتائج الدراسة.....	**67**
آفاق الدراسة.....	**69**
المراجع.....	**71**
الملاحق.....	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	المفتشيات والقباضات وتوزيعها الجغرافي عبر كامل ولاية المدية	39
3-2	الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي	46
3-3	الاستبيانات الموزعة في المؤسسة	47
3-4	نتائج معاملات ثبات الاستبيان " ألفا كرومباخ "	48
3-5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور	49
3-6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور	50
3-7	معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان	51
3-8	توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس	52
3-9	توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة العمرية	52
3-10	توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي	53
3-11	توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة والأقدمية	54
3-12	توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الرتبة الوظيفية	55
3-13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد في عينة الدراسة حول رقمنة الإدارة الجبائية	56
3-14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد في عينة الدراسة حول الرقمنة على التحصيل الضريبي	58
3-15	اختبار التباين الأحادي بين متوسطات إجابات الافراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف المتغيرات الشخصية داخل المؤسسة محل الدراسة	60
3-16	اختبار التباين الأحادي بين متوسطات إجابات الافراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف المتغيرات الشخصية داخل المؤسسة محل الدراسة	61

3-17	اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب لولاية المدية	63

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المدية	41
3-2	تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس	52
3-3	تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة العمرية	52
3-4	تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي	53
3-5	تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة والأقدمية	54
3-6	تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الرتبة الوظيفية	55

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة	
02	إستمارة تصريح بالوجود	
03	تصريح إنهاء النشاط - نظام الضريبة الجزافية الوحيد-	
04	التصريح التقديري برقم الأعمال أو الايرادات المهنية	
05	التصريح النهائي برقم الأعمال أو الايرادات المهنية	
06	استمارة الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل الناتجة عن ايجار، ذات طابع مدني، لعقارات مبنية أو غير مبنية	
07	استمارة الضريبة على الدخل الإجمالي لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية والحقوق العينية العقارية	

مقدمة

إن التطورات التكنولوجية الكثيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين، دفعت الدول المتقدمة وحتى الدول النامية إلى عصرنة مؤسساتها العمومية من خلال ادخال الرقمنة في إداراتها، عبر الاستثمار الايجابي لمختلف التقنيات التكنولوجية والتي تساعد على الانتقال من الأسلوب التقليدي الذي تكبحه البيروقراطية إلى الأسلوب الحديث الذي تميزه المرونة والشفافية، ومن بين الإدارات التي مستها هذه التغيرات هي الإدارة الجبائية حيث حرصت الدولة على رقمنتها بهدف الإرتقاء بهاذا القطاع المهم باعتباره يساهم في تمويل الخزينة. تعتبر الرقمنة أداة فعالة في تحسين الخدمة المقدمة و تخفيف الضغط على الموظف كما تعمل على تطوير العلاقة بين الإدارة والمكلف، حيث عملت الإدارة الجبائية على إضافة عدة تدابير رقمية من بينها انشاء مواقع الكترونية لتسهيل مختلف العمليات الجبائية كالتصريح والدفع عن بعد، حيث ساهمت هذه التغييرات في تعزيز الالتزام الضريبي و محاربة الغش والتهرب الضريبي وبالتالي تعظيم الايرادات الضريبية.

1- الإشكالية:

تلقى القطاع الجبائي أهمية كبيرة خاصة بعد تدني انتشار الأزمات وتدني مداخيل الجباية البترولية، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية لإعادة النظر في هذا القطاع والسعي نحو عصرنته بهدف الرفع من التحصيل الضريبي وأيضا حفاظا على الثروة البترولية.

من خلال التطور الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عملت الإدارة الجبائية على رقمنة عملياتها عن طريق استعمال مختلف الوسائل والتقنيات التكنولوجية، وأيضا تماشيا مع مشروع الدولة لعصرنة الإدارة العمومية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ماهو دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية ؟

❖ من خلال الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو واقع عصرنة الإدارة الجبائية؟

2- كيف تؤثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية ؟

3-ماهو واقع تطبق الرقمنة في المديرية الضريبية لولاية المدية ؟

4- ما مدى مساهمة الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي؟

2- الفرضيات:

❖ انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: اعتمدت الجزائر مؤخرا استراتيجية الرقمنة بصفة عامة، اما فيما يتعلق بالإدارة الجبائية فقد تم التركيز على رقمنة العمليات الجبائية بصفة خاصة.
- الفرضية الثانية: تساهم الرقمنة في تسهيل عمل الإدارة الجبائية من خلال تبسيط الاجراءات الجبائية.
- الفرضية الثالثة: تعتمد مديرية الضرائب لولاية المدية في معاملاتها على الرقمنة بالرغم من وجود نقص في الوعي بين الموظفين،
- الفرضية الرابعة: ساهم تطبيق عملية الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي من خلال زيادة الكفاءة والشفافية.

3- أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، من خلال الإهتمام الكبير بموضوع الرقمنة، بإعتبارها أداة أساسية لتطوير الإدارة الجبائية وزيادة الشفافية والمصداقية للتعامل مع شركاء القطاع من مواطنين، ومؤسسات وهيئات عمومية وخاصة، كما تعمل رقمنة الادارة الجبائية على زيادة الثقة بين هؤلاء مما يساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي وتحقيق العدالة الجبائة.

4-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالي:

1. وضع إطار نظري للرقمنة و الإدارة الجبائية.
2. معرفة أثر تطبيق الرقمنة على الإدارة الجبائية
3. التعرف على دور رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي.

5- مبررات الدراسة:

1. الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع والرغبة في دراسته.
2. المساهمة في إثراء البحوث الجامعية.
3. الرقمنة هي موضوع العصر حيث سيطرت على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب.
4. الكشف عن مدى تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المدية.

6- المنهج المتبع والادوات المستعملة:

من خلال طبيعة الاشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، سنحاول استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة ونوع موضوع الدراسة، كما تم استعمال مصادر أولية متمثلة في دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية التي تطبق الرقمنة عن طريق استخدام أداة الاستبيان، ومصادر ثانوية المتمثلة في مختلف المراجع، اطروحات الدكتوراه والماجيستير، ملتقيات علمية، المجلات ومواقع الانترنت.

7- الدراسات السابقة:

على الرغم من صعوبة ايجاد الدراسات السابقة المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي نظرا لندرتها، إلا إننا حاولنا قدر الإمكان الوصول إلى دراسات سابقة أو مشابهة تخدم موضوعنا على النحو التالي:

- ❖ دراسة الباحث ايدير مصطفى تحت عنوان:" أثر عصرنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر" " أطروحة دكتوراه "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر عصرنة الإدارة الضريبية بمختلق مكوناتها (إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الخدمات الضريبية) على الامتثال الضريبي للشركات البترولية في الجزائر، ولهذا الغرض تم اختيار أحد الشركات البترولية كمجتمع للدراسة حيث تم جمع المعطيات باستخدام أداة الاستبيان، بلغ حجم العينة 41 شركة بترولية، وباستخدام الانحدار الخطي وتحليل العلاقة بين المتغيرات تم التوصل إلى مايلي: هناك تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لإعادة تنظيم الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للشركات البترولية في الجزائر، يوجد تأثير ايجابي بدون دلالة إحصائية لاستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للشركات البترولية، هناك تأثير ايجابي بدون دلالة إحصائية للخدمات الضريبية التي تقدمها مديرية كبريات المؤسسات على الامتثال الضريبي للشركات البترولية، هناك تكامل بين مختلف جوانب عصرنة الإدارة الضريبية حيث نسبة تأثر الجوانب الثلاثة مجتمعة على الامتثال الضريبي للشركات البترولية أعلى من نسبة تأثر كل جانب على حدى.

- ❖ دراسة الباحثة كميلية بوكرة تحت عنوان:" انعكاسات الرقمنة على التحصيل الجبائي في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التطور الحاصل في الايرادات الضريبية الجزائرية خاصة بالنسبة للموارد العادية مع ربط ذلك بالرقمنة وبداية تطبيقها في الجزائر منذ سنة 2006 أين إعتمد الترقيم الجبائي للمكلفين بالضريبة، حيث تطرقت الباحثة إلى أهم الاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة عن التحصيل الضريبي لاعتماد الرقمنة في أسلوب العمل، من خلال توضيح كيفية رقمنة المكلفين بالضريبة من جهو والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

- ❖ دراسة للباحثين بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر تحت عنوان:" عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضرائب"

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهم الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استحداثها في إطار برنامج العصرنة وأهم الاجراءات المعتمدة من طرفها، الإدارة بهدف تعزيز الثقة بين المكلفين بالضريبة وتحسين الخدمات المقدمة لهم، حيث توصلت الدراسة إلى أن الهياكل المستحدثة بموجب الإصلاحات المعتمدة لها دور فعال في كسب رضا المكلفين وعلى نوعية الخدمة المقدمة.

- ❖ ما يمز دراستي على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسة السابقة (الاولى) على الإطار النظري لعصرنة الادارة الضريبية و الامتثال الضريبي بالتحديد الشركات البترولية الجزائرية، بالإضافة إلى العلاقة بين عصرنة الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي دون التطرق إلى انعكاسها على التحصيل الضريبي.

أما فيما يخص الدراسة الثانية فقد ركزت على مختلف التحديثات الهيكلية للنظام الضريبي بالإضافة الى الاجراءات الرقمية التي اتخذتها السلطات الضريبية من اجل رقمنة المكلف و الادارة الضريبية معا، مع العلم أن هذه الدراسة لم تولي اهتماما للعنصرين الرقمنة والتحصيل الضريبي، كذلك بالنسبة للدراسة الثالثة والتي ركزت بدورها على تعزيز ثقة المكلف وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

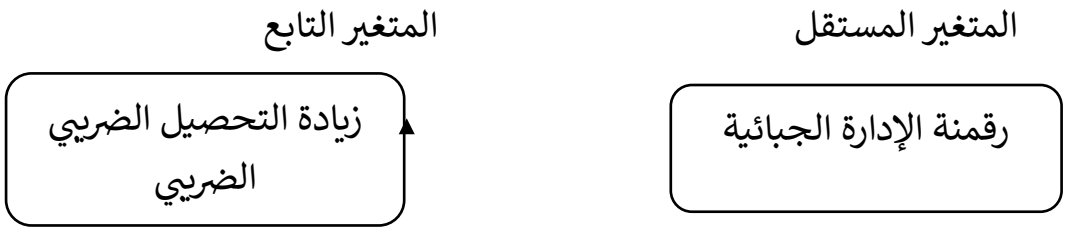
لذا سنتناول في دراستنا دور رقمنة الادارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، محاولين ابراز هذا الدور من خلال الدراسة الميدانية لموضوعنا، كذلك سنتطرق إلى الاطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية الأمر الذي لم تتناوله الدراسات السابقة، خاصة وأن مشروع عصرنة الإدارة الجبائية مرتبط بدرجة كبيرة بعنصر الرقمنة.

8- حدود الدراسة: سيتم دراسة موضوع دور رقمنة الادارة الجبائية في التحصيل الضريبي حالة مديرية الضرائب لولاية المدية، في إطار الحدود التالية:

1. الحدود النظرية: سيتم الالمام بمختلف المفاهيم النظرية حول كل من الرقمنة والإدارة الجبائية، بالإضافة إلى التطرق إلى رقمنة الإدارة الجبائية وكيف تؤثر على التحصيل الضريبي خاصة في ظل انتشار ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.
2. الحدود المكانية والزمنية: ترتبط هذه الدراسة بدور رقمنة الادارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي حالة مديرية الضرائب لولاية المدية، حيث تم أخذ عينة من موظفي المديرية والتي بلغ عددها 45 موظف لغرض تجسيد الجوانب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، والاستفادة منها لتحقيق أهمية وأهداف الدراسة.

9- نموذج الدراسة:

انطلاقا من اشكالية الدراسة المطروحة واعتمادا على الفرضيات المحددة وبالاستناد على متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والوسطية التي تؤثر على العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، تم بناء نموذج الدراسة المحدد في الشكل كمايلي:



❖ المصدر: من اعداد الطالبة

10- هيكل الدراسة :

من أجل الاجابة على الإشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى الوصول الى أهداف هذه الدراسة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية على النحو التالي:

1. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية
2. الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

3. الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لدور رقمنة الادارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية

حيث تطرقنا في الفصل الأول الى مختلف المفاهيم حول الرقمنة والادارة الجبائية، بالإضافة إلى دواعي وآفاق عصرنة الادارة الجبائية، أما في الفصل الثاني فيتضمن مفهوم التحصيل الضريبي وقواعده، مع عرض طرق التحصيل وضماناته، بالإضافة إلى دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي وأثرها على سير المؤسسة، أما الفصل الثالث فقد تضمن الدراسة الميدانية تظهر من خلالها واقع تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المدية، من خلال التحليل الإحصائي لعناصر الاستبيان الموجه لعينة الدراسة والوصول إلى النتائج النهائية للبحث.

11- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي لها صلة بالبحث نظرا لحداثة الموضوع
- غياب تطبيق الرقمنة في بعض المؤسسات الضريبية
- نقص وعي الكثير من الموظفين حول الرقمنة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة و الإدارة الجبائية

تمهيد:

في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية السريعة التي يشهدها العالم في عصرنا الحديث والتي مست مختلف ميادين الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية...الخ، أصبحت الرقمنة ظاهرة محورية وضرورة حتمية لنجاح المؤسسات العامة، وتعد الإدارة الجبائية من المؤسسات التي استفادت بشكل كبير من هذا التحول وذلك في إطار مشروع العصرنة، حيث يهدف هذا الأخير إلى تحديث الهياكل الجبائية وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة، كما تساهم هذه العملية في تحسين جودة الخدمة المقدمة من خلال زيادة الشفافية والكفاءة بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين المكلف و الإدارة.

تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين أساسيين:

1. المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول الرقمنة
2. المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية

المبحث الاول: مفاهيم نظرية حول رقمنة الإدارة الجبائية

تعد الرقمنة من أهم مظاهر التطور البارزة التي عرفها قطاع المعلومات في عصرنا الحديث، حيث ينعكس هذا التطور بوضوح على مختلف المجالات بما في ذلك الإدارة الجبائية، والتي تهدف بدورها إلى تحسين الإجراءات الجبائية والخدمات المقدمة وذلك باستخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية الحديثة.

❖ المطلب الاول: ماهية الرقمنة

❖ الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

يعد مفهوم الرقمنة من المفاهيم الحديثة الذي ارتبط ظهورها مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هدفها نقل المعلومات والبيانات التي تقدمها القطاعات الحكومية بطريقة مبتكرة تعتمد على التقنيات الرقمية، ولتحديد مفهوم الرقمنة بدقة سنتطرق إلى بعض التعاريف التي تناولت مصطلح الرقمنة كمايلي:

- تعتبر الرقمنة الآلية الحديثة للإدارة والتسيير في جميع المجالات ومختلف القطاعات الحكومية و الخاصة، حيث أدت التطورات في مجال التكنولوجيا إلى حتمية تبني الدول و الحكومات هذه التقنية والاستفادة منها عن طريق تقديم خدمات رقمية و سريعة للمواطنين باستخدام الحاسوب و الهاتف و شبكات الانترنت.[1]
- كما تعرف الرقمنة:" بأنها عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة الى الشكل الالكتروني الرقمي بما فيها عمليات النشر الالكتروني".[2]
- جاء في تعريف آخر" بأنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من اجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن".[3]
- " بأنها قدرة الدولة وشعبها في استخدام التقنيات الرقمية لتوليد ومعالجة وتبادل المعلومات".[4]
- " هي تطبيق التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها المؤسسات إلى نموذج عمل مبتكر ومتكامل يعتمد على التقنيات الرقمية".[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الوثائقي إلى شكلها الرقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور، بيانات نصية، ملف صوتي أو أي شكل آخر، تهدف الرقمنة إلى جمع و معالجة وتخزين

---

[1] - نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،2012،ص19.

[2] جميلة سليماني،التجربة الجزائرية في رقمنة المكتبات المكتبة الوطنية الجزائرية نموذجا، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، 2019، ص26.

[3]- حسين نعمة رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة2030 –تجربة إمارة دبي-،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد01، 2019، ص103.

[4] - شيماء منير عبد الحميد العلقامي، رقمنة الإرشاد الأكاديمي بالجامعات المصرية في ضوء الصناعة الرابعة(نموذج مقترح)، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد21، الجزء14،مصر، 2020، ص06 .

[5] - مدحت عادل، مفاهيم اقتصادية. ما هي الرقمنة وأهميتها في الخدمات المقدمة للمواطنين، متوفر على الموقع (www.m.youm7.com), تاريخ الاطلاع 2024/04/10، 12:16سا.

واسترجاع البيانات والمعلومات باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، تتم هذه العمليات بكل سهولة وبسرعة كبيرة.

- خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بعدة خصائص يمكن أن نذكر بعضها والمتمثلة في:

1. تقليص الوقت: حيث يصبح العالم قرية صغيرة وأماكن متجاورة الكترونيا، كنتيجة لخاصية تخزين كم هائل من المعلومات التي يمكن الوصول إليها بكل سهولة.[6]
2. تقليص المكان: تغير الرقمنة من مفهوم المكان والزمان حيث تمسح الحدود الجغرافية للأماكن وتجعلها ضمن حلقة واحدة.[7]
3. التفاعلية و المشاركة: أي ان الفرد المستخدم للرقمنة يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في وقت واحد، فبإمكان المشاركين في عملية الاتصال تبادل الادوار، وبالتالي خلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
4. اللاتلازمية: تعني استقبال الرسائل في أي وقت يناسب المستخدم.[8]
5. اقتسام الأفكار مع الآلة: نتيجة لتفاعل الباحث مع نظم الذكاء الاصطناعي، فالحوار الذين يحدث بين الطرفين يهدف إلى زيادة المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين في مختلف المجالات.[9]
6. اللامركزية: هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الاحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.[10]
7. قابلية التحرك: بالإمكان الاستفادة من خدمات الرقمنة أثناء تنقلات المستخدم عن طريق وسائل الاتصال المتنقلة كالحاسب الآلي النقال و الهاتف النقال.
8. قابلية التحويل: أي إمكانية نقل المعلومات من وسيط لآخر كتحويل الرسالة الممسوحة إلى رسالة مطبوعة.

---

[6] - عفيفة بجاي شوكت اللامي، دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد135، 2022، ص165.

[7] - محمد توفيق ومان، تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية دراسة في الأبعاد السوسيو-تقنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص97.

[8] - عفيفة بجاي شوكت الامي،دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق، مرجع سبق ذكره، ص165.

[9] - روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، مساهمة الرقمنة في تفعيل مشاركة المعرفة – الامارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022، ص101.

[10] - عفيفة بجاي شوكت الامي،دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق، مرجع سبق ذكره،ص165.

9. الشيوع و الانتشار: هو القابلية على التوسع والشمول لمساحات غير محدودة من العالم، بحث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط مرن.

10. اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنوية، بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك. [11]

11. العالمية: تأخذ المعلومات مسارات معقدة تنتشر من خلالهم عبر العالم، حيث تسمح لرأس المال بالتدفق إلكترونيا.[12]

❖ الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

لماذا نرقمن؟ هذا السؤال يستدعي تحديد الأهداف التي نسعى إليها من وراء عملية الرقمنة.

يحدد «بيير إيف دوشومان" "Pierre Yves Duchemin" مجموعة الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة، والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح الفرصة أمام[13]:

- حماية المجموعات الأصلية والنادرة: حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشة وبالتالي لا يسمح للمستفيدين بالاطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية، وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل إلكتروني في متناول المستفيدين.
- التشارك في المصادر والمجموعات: تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه، اتجاها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من اجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية، والتي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في ضوء عدد النسخ المتاحة.
- الاطلاع على النصوص: بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة، إلا أن هذه العملية يمكن أن تتيح في بعض الأحوال قراءة أفضل من تلك التي يتيحها النص الأصلي، كما توفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص وتصغيره "الزوم" و الانتقال السريع من أي جزئية من جزيئات من خلال منظومة

[11] - بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية-الرهانات والتحديات تطبيق خدمتي في قطاع الموارد المالية- ، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة شاذلي بن جديد، المسيلة،2021، ص71.

[12] - روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص101.

[13] - عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية:تصمميمها وانشاؤها، اطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص150- 152.

الروابط الفائقة، إلى جانب إمكانية محاكاة وسيط الاطلاع الرقمي «الكتاب الرقمي" للكتاب التقليدي الورقي.

- تثمين النصوص: يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطلق واسع. ويمكن ان يحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص مليزرة" "ROM-CDأو أقراص مدمجة تفاعلية" "Compact Disc Drive CDs))، أو إتاحتها من خلال الشبكة الداخلية للمكتبة "Intranet" أو الشبكة العالمية "Internet".وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعا عريضا. ويعتمد أسلوب الإتاحة على السياسة العامة التي تتبعها مؤسسة المعلومات في هذا الشأن.
- إتاحة المصادر عبر منظومة شبكة المعلومات: يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية ،فقد يكون في وسع المكتبة إمداد أي مكتبة أخرى بنسخة إلكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات، ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المكتبات حتى يتمن المستفيد من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في عدة مكتبات أو مؤسسات المعلومات.

إضافة إلى عدة أهداف أخرى تتمثل في:

- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري
- القدرة على الطباعة للمعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها
- حماية المعلومات الأصلية و النادرة
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على شكل أقراص أو إتاحته على الشبكة، ويقصد بالربح المادي هنا الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.
- تعزيز مبدأ الشفافية و البعد عن المحسوبية و الفساد مع كبح البيروقراطية.
- بناء مجتمع قادر على التكيف مع متطلبات العصر التقني.
- استخدام نظام الأرشيف الالكتروني بدل الورقي الذي يتميز بالليونة في التعامل مع الوثائق، مع القدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة و نشر هذه الوثائق لأكثر من جهة في أي وقت.

❖ المطلب الثاني: دواعي ومتطلبات التوجه نحو الرقمنة

إن التوجه الصحيح نحو الرقمنة يأتي نتيجة عدة دوافع ومتطلبات التي يتعين على الإدارة تتبعها يمكن توضيحها فيما يلي:[14]

❖ الفرع الأول: دواعي التوجه نحو الرقمنة:

- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرصة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية: حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمة من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.
- التحولات الديمقراطية: وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية و الدولية.

إن تغير الأوضاع الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها، والذي لا يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة ومواطنيها.

❖ تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع و أسهل للوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي.

❖ وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش إبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأكثر شفافية.

❖ حاجة الموظفين الحكوميين للدعم المعنوي من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث.

[14] - عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، ص182.

- ❖ الكفاءة في الخدمات العامة: فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء وتحسين الدخل وأيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.
- ❖ التسويق: ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطن بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات.
- ❖ الشفافية: إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل ممن المساعدات الخارجية، فالرقمنة تقلل من انتشار الرشوة بنسبة كبيرة وتزيد من الشفافية السياسية بالتالي تزيد من ثقة المواطن في الحكومة.
- ❖ التنمية الاقتصادية: لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لها دافع قوي للاتجاه نحو مشروع الرقمنة، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى الاستثمارات الأجنبية, وتحسين صورتها أمام المستثمرين.

ثانيا: متطلبات الرقمنة:

- ❖ المتطلبات القانونية: يتطلب مشروع الرقمنة مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد طرق وكيفية تداول الوثائق المرقمنة والاستعمال من طرف مختلف الهيئات و المؤسسات، شأنها شأن الوثائق التقليدية خاصة تلك التي تثبت الحقوق الخاصة بالأفراد المؤسسات المواطنين وغيرها.[15]
- ❖ المتطلبات المالية: يعد الجانب المالي من الأمور المحورية لأي مشروع وبالأخص مشروع الرقمنة الذي يعتبر أحد المشاريع الضخمة التي يحتاج إلى أموال طائلة وميزانية كافية لإقتناء كافة التجهيزات والوسائل الضرورية لنجاح هذه التقنية، بالإضافة إلى تكاليف أخرى متعلقة بالصيانة أو في حالة التعاقد مع طرف خارجي من أجل السير الحسن لهذه العملية.
- ❖ المتطلبات البشرية: يعتبر رأس المال البشري ركيزة أي عملية وأساسها، يتطلب مشروع الرقمنة موارد بشرية لضمان نجاحه وفعاليته يختلف عدد هذه الموارد حسب كل

[15] - حافظي زهير، الانظمة الآلية ودورها في تنمية خدمات الارشيف، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص126.

مؤسسة. والرصيد المراد رقمنته بالإضافة إلى قدراتها المالية، وما هو مهم في هذه الحالة هو الكفاءة والقدرة المهنية والعلمية للموظفين وليس عددهم.[16]

كذلك من بين المتطلبات البشرية نذكر ما يلي:

- تحديد الاحتياجات المالية و المستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات و البرمجيات.
- استقطاب أفضل الخريجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والعمل على الانترنت وتحفيزهم.
- التمكين الإداري للأفراد من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية.

- إطلاق برامج إعلامية لتثقيف جميع أفراد المجتمع بمستجدات الرقمنة وبما تساهم به من فوائد.

المتطلبات الفنية والتقنية:

لتطبيق الرقمنة لابد من إعادة النظر في البنية الأساسية للمعدات و الأجهزة و البرمجيات لغرض تحديثها بما يتناسب مع العصر الحديث، مع ارتباطها بجميع الأنظمة الالكترونية الحديثة وشبكات الاتصال والمعلومات الفائقة الجودة، لأنها تعد من العناصر الضرورية و المهمة لنجاح تطبيقاتها والمتمثلة في: الانترنت، الانترانت، والإكسترانت.

المتطلبات الأمنية : لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية، و ازدياد شبكات الاتصالات و المعلومات، إلى وجود أساليب و إجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات من الإختراق، كالتشفير و استخدام التوقيع الرقمي بالإضافة إلى برامج الحماية أشهرها برنامج NORTON[17]

[16] - بوراس لطيفة، الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، يوم01 مارس 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2020، ص124-125.

❖ المطلب الثالث: أشكال واستراتيجيات الرقمنة

❖ الفرع الأول: أشكال الرقمنة

1-الرقمنة في شكل نص

يمكن الحصول على هذا الشكل من الرقمنة من خلال منهجين أساسيين وهما:

النوع الاول يكون من خلال أجهزة وبرمجيات متخصصة في معالجة النصوص، حيث تمكن المستخدم من إنشاء المستندات النصية وكتابة النصوص ومعالجتها تعديلها وتخزينها وطباعتها، اما بالنسبة للنوع الثاني يعتمد على تقنيات مثل برمجية التعرف الضوئي على الحروف[17]OCR، وهي تقنية تستخدم في رقمنة الصور التي تحتوي على نص اذ يتعرف برنامج على البكسلات picture element pixels الموجودة في الصورة التي تمثل النص ثم يحول تلك البكسلات الى تنسيق نصي قابل للقراءة آليا.

2- الصور الرقمية:

تنقسم ملفات الصور الى فئتين رئيسيتين هما:

1. أولا: الصور النقطية Raster Image File Formats

تندرج جميع تنسيقات الصور الأكثر شيوعا عبر الانترنت(JPEG-GIF-PING) ضمن فئة الصور النقطية. حيث تعرض صورا ثابتة يكون فيها لكل بكسل لون محدد وموضع ونسبة بناءا على الدقة، مثلا(720*1280). تتميز بالثبات أي لا يمكن تغيير حجم الصورة وإلا ستكون النتيجة ذات جودة منخفضة.

2. ثانيا: الصور المتجهة Vector Image File Formats

تعد(SVG-EPS-AI-PDF) من الصور الرقمية المتجهة. تكون هذه التنسيقات أكثر مرونة، وهي على عكس الصور النقطية يمكن تكبير الصورة الأصلية إلى ما لا نهاية دون أي خسارة في الجودة أو حدوث أي تشويه، نظرا لان ملفات الصور الموجهة تحسب المواضع بناءا على نسبة مئوية من المساحة الإجمالية وليس وحدات البكسل.

[17] - كلثوم عطاب، مكي الدارجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيو مترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021، ص1257.

- امتدادات الصور الرقمية الأكثر شيوعا:

EJPG/JPG)) -1: هو النوع الأكثر استخداما من بين صيغ الصور الرقمية المختلفة عبر الانترنت, يوفر جودة عالية ي،يدعم الضغط وفي نفس الوقت يخسر جزءا من جودة الصور عند الضغط، يستخدم في الصور الشخصية والمنتجات، التطبيقات، وأيضا في الإعلام.

PNG)) -2: يوفر إمكانية قراءة نصية أفضل بكثير من JPEG مما يجعله خيارا أكثر شيوعا للرسوم البيانية و اللافتات ولقطات الشاشة والرسومات الأخرى التي تتضمن كل من الصور والنصوص.

GIF)) -3: هو الأكثر شهرة والأكثر استخداما للصور المتحركة نجده مثلا في تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي مثل تطبيق Facebook و Instagram.

TIFF)) -4: هو تنسيق صورة نقطية يستخدم بشكل شائع لتخزين وتحرير الصور تكون صوره كبيرة الحجم .

PDF)) -5: ترتبط غالبا ملفات بتخزين وحفظ وقراءة المستندات النصية، كما يمكن استخدامها لحفظ الصور والرسوم التوضيحية وأغلفة المجلات وطباعتها.

ESP)) -6: يستخدم هذا الملف لتخزين الصور التوضيحية في Adobe Illustrator وCorelDraw ، كما يستند إلى نص يحدد الأشكال والخطوط التي تحتوي على تعليمات برمجية بدلا من تعيين وحدات البيكسل والألوان، وهو على عكس EJPGحيث يمكن تغيير الحجم دون فقدان الجودة كما يدعم الضغط دون خسارة للجودة.

PSD)) -7: يستخدم لحفظ مستندات الصور، يعمل بشكل مستمر مع Adobe Photoshop لا يعتبر تنسيق آمنا على الويب، لذا فهو غير مدعوم من قبل أي متصفحات أو برامج عرض أو برامج تحرير الصور القياسية. يستخدم لحفظ وتخزين مشاريع Photoshop قبل وبعد اكتمالها.

AI) -8): يستخدم خذا الملف لحفظ الصور ولحالة المشروع، وهي على عكس ملفات PSD يمكن تكبير ملفات AI بحرية وبدون خسارة في الجودة.

الرقمنة ثلاثية الأبعاد:

تستخدم أنظمة الرقمنة ثلاثية الأبعاد طرق مختلفة في المسح كالماسحات الضوئية الليزرية و الماسحات الضوئية بالأشعة السينيةRayons X ، تشمل هذه الأنظمة برامج النمذجة الثلاثية الأبعاد مثل Auto CAD ، وSolidworks، و Blinder ، كما تتواجد ملفات ثلاثية الأبعاد في مجموعة متنوعة من الأماكن والتطبيقات بما في ذلك برامج التصميم ثلاثية الأبعاد، التطبيقات و الألعاب، الطباعة ثلاثية الأبعاد،...الخ، وأكثر ملفات ثلاثية الأبعاد استخداما نجد: USD/USDZ (Univers al Scene Description zip)،GITF , (Gl Transmission Format) ،FBX (Flimbox)، OBJ(contains information about the geometry of 3d Object).[18]

❖ الفرع الثاني: استراتيجيات الرقمنة

جاء في الاستراتيجية عدة مفاهيم وتعاريف اختلف العلماء حولها إلا أنها تبقى تصب في مفهوم واحد، حيث عرفها تشارلز" بأنها تنطوي على تحديد الأهداف طويلة الأجل لمشروع معين، وتحديد الإجراءات و الأنشطة الخاصة بتخصيص الموارد اللازمة أو الوحدات الإنتاجية، وتنويع أو إنشاء خطوط جديدة للإنتاج لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف"[19]

إن استراتيجية الرقمنة تحتوي على الرؤية والتخطيط و التنفيذ لعملية التغيير المؤسسي، حيث عرفت على أنها: هي مخطط أساسي يدعم المؤسسات في إدارة التحولات التي تنشأ بسبب تكامل التكنولوجيا الرقمية، وكذلك في عملياتها بعد التحول، إلا أن نجاح هذا التحول ليس متاحة لجميع المؤسسات لما يتطلبه من إمكانيات و متطلبات عديدة، من بين المتطلبات الضرورية لنجاح هذه الرحلة ما يلي:

1- الموارد والقدرات الرقمية: والتي تتمثل في

- الأصول الرقمية: تشير إلى الموارد و القدرات التقنية والمعلوماتية التي تمتلكها المؤسسة والتي تتمثل في البنية التحتية لاتصالات و القدرة على تخزين البيانات ومختلف التكنولوجيا المماثلة.

[18]- فريق اكاديمية قطوف، أنواع الصور الرقمية، متوفر على الموقع (www.qtoof.academy/imaged-type.com)، تاريخ الاطلاع 01-05-2024، 21:55سا.

[19] - ثائر شلكر، محمد الهيتي، سامي ذياب الغريري، التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشاريع التنموية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص17.

- الرشاقة الرقمية: أو المرونة الرقمية ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات التقنية والرقمية في العالم، مع استغلال الفرص المتاحة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة لتحسين الأداء وتقديم الخدمات بشكل أفضل.
- الشبكات الرقمية: تعد الشبكات جزءا أساسيا من البنية التحتية تستخدم للتواصل وتبادل المعلومات والبيانات بين مختلف المستخدمين، وذلك خلال مدة قصيرة وبتكلفة أقل.

2- الهيكل التنظيمي: يعتبر تغيير الهيكل التنظيمي للمؤسسة خطوة استراتيجية هامة من أجل نجاح مشروع الرقمنة، وذلك لضمان أن المؤسسة مستعدة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال، لأنه قد تتطلب عملية الرقمنة دمج بعض المصالح أو حذفها أو استبدالها بوحدات أعمال منفصلة إضافة إلى النماذج التنظيمية الرشيقة والمجالات الوظيفية الرقمية.

3- استراتيجيات النمو الرقمي: استخدام المنصات الرقمية من بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسات وذلك لسرعة انتشارها وتداولها بين المستخدمين كما أنها أقل تكلفة.

4- أساليب القياس والأهداف: يجب على المؤسسة تحديد الأهداف بدقة ووضع مقاييس لقياس التطور في الأداء لتحديد النسبة الحقيقية لنجاح مشروع الرقمنة وتحديد الانحرافات إن وجدت لتسهيل سيرورة العمل.[20]

[20] - خوصة مصطفى، قرايري نورالدين، التحول الرقمي في قطاع الاعمال: مفاهيم أساسية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد14، جامعة معسكر، الجزائر، 2023، ص53.

❖ المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية

توجه الإدارة الجبائية تحديات وضغوطات تتطلب منها تحديث شاملا لتقنياتها لمواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة، لذلك يعتبر مشروع العصرنة خطوة مهمة هدفها الرئيسي هو نقل طريقة عمل الادارة الجبائية من الأسلوب التقليدي الي الأسلوب الحديث.

❖ المطلب الأول: مدخل للإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية جزءا من السلطة التنفيذية للدولة، وهي جهة تابعة لوزارة المالية تتولى تنفيذ وتطبيق القانون الضريبي، تختص الإدارة الجبائية بتنفيذ القانون الضريبي والتحقق من سلامة تطبيقه وذلك حماية لمصالح الخزينة من جهة، وحقوق الممولين من جهة اخرى.

تعرف الإدارة الجبائية على أنها فرع من فروع الإدارة العامة وهي عبارة عن مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، والتي تتكفل بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى[21]، كذلك عرفت على انها " الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ، ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي".[22]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإدارة الجبائية ماهي إلا عبارة عن مجموعة من المصالح والهيئات الإدارية تابعة لوزارة المالية، تعمل باسم السلطة التي منحها لها القانون على فرض الضريبة على المكلفين مع تحديد المبالغ المستحقة، وذلك حماية لحقوق الدولة والمكلفين على حد سواء.

تقوم الإدارة الجبائية بعدة مهام بما في ذلك:

- السهر على دراسة واقتراح و إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية

- ضمان التدابير الضرورية لإعداد الوعاء وتصفية وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية، وكذا تحصيل الرسوم والرسوم شبه الجبائية والموارد الأخرى.

[21] - مجدي نبيل محمود شرعب، امتيازات الادارة الضريبية، اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة نابلس، فلسطين، 2006، ص19.

[22] - فضيلة خير، اصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي05، العدد02، جامعة بومرداس، 2022، ص617.

- تعريف وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء وبالرقابة وبالتحصيل وبالمنازعات الضريبية.

- إنجاز البرامج الإستراتيجية للعصرنة، وضمان تنفيذها.

- تطوير ونشر النظام المعلوماتي وإنشاء واجهات وأدوات الاتصال.

- ضمان التحكم في المشاريع المرجعية في محال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- الإشراف على تحضير الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تشتمل على أحكام جبائية والتفاوض بشأنها.

- تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بمختلف أنواع الضرائب والحقوق والرسوم،

- وضع أدوات التحليل ومراقبة التسيير لمردودية و نجاعة المصالح الجبائية.

- السهر على تحسين العلاقات بين المصالح الجبائية والمكلفين بالضريبة.[23]

❖ المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية

يقصد بعصرنة الإدارة الجبائية تطوير الوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة الضريبية لتحقيق الأهداف المنتظرة منها، يتضمن هذا الإصلاح تنظيم وتنسيق وتبسيط الإجراءات و الممارسات الضريبية والأنظمة المعلوماتية لإدارة الضرائب، وكل هذا من أجل بلوغ نظام إدارة ضرائب فعال وعقلاني يقدم خدمة ذات نوعية للمكلفين بالضريبة وباقي الأطراف، وكذا ضمان تحصيل الضرائب المقررة قانونا لتمويل الخدمة العمومية، كما يجب ان يشمل التطور الجانب البشري للإدارة الضريبية من خلال تغيير معاملة المكلفين بالضريبة ويعتبر الموظفون جزءا مهم في عملية العصرنة[24]، ومن أهم الدواعي التي أدت إلى ضرورة التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية مايلي:

[23] - موقع المديرية العامة للضرائب، ((www.mfdgi.gov.dz، تاريخ الاطلاع 02-05-2024 ، 01:21سا.

[24] - إيدير مصطفى، أثر عصرنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص15.

1- تضخم عدد الهياكل الإدارية:

إن الزيادة في عدد هياكل الإدارية الجبائية يؤدي بالضرورة إلى زيادة التكلفة، حيث تعتبر هذه الأخيرة عبء ثقيل يعرقل سير المؤسسات والتي بدورها تسعى بكل الطرق الممكنة لخفضها، في هذا الشأن يسعى برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية وتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم.

2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية:

تتراوح وضعية نصف الهياكل الإدارية بين سيئة ومتوسطة وهذا ما يِثر سلبا على سمعة الإدارة الجبائية، لذلك وجب تحديثها بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

3- استفحال ظاهرتي التهرب والغش الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:

لقد أدى الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق إلى انتشار ممارسات غير أخلاقية و مهنية من طرف الشركات و التجار كعدم التصريح الحقيقي لرقم الأعمال والتلاعب بالأرقام والفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي يهدد الاقتصاد الوطني، أصبحت عملية العصرنة ضرورة حتمية للحد من هذه الممارسات، يتم ذلك من خلال خلق هياكل إدارية متخصصة في مراقبة ومتابعة الشؤون الجبائية للمكلفين وتسهيل عمليات التحصيل الضريبي.[25]

- واقع عصرنة الإدارة الجبائية:

- جسدت الدولة مشروع عصرنة الإدارة الجبائية من خلال إحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح المركزية والخارجية فتم إنشاء كل من:

- مديرات كبريات المؤسسات: تعتبر مديرية كبريات المؤسسات حديثة النشأة مقارنة بباقي المصالح الجبائية الأخرى، وجاء إنشاؤها تلبية لدواع وأغراض خاصة تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز يتمركز أكبر المداخيل ضمن عدد محدود من المؤسسات الكبرى.[26]

[25] - بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد01، 2021، ص154.

[26] - سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص89.

- مراكز الضرائب: تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيق لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة. وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية.[27]
- المركز الجواري للضرائب: تتابع مراكز الضرائب الجوارية ملفات المكلفين الغير التابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، والخاضعين للضريبة الجزافية، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجباية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ، وكذا الجباية المحلية والفلاحية.[28]

- الإجراءات الالكترونية المتخذة لعصرنة الادارة الجبائية:

1- لفائدة الإدارة:

1-1 إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب: إن إنشاء الموقع الالكتروني (www.mfdgi.gow.dz) مكن جميع المكلفين من الاطلاع على مختلف التزاماتهم وتصريحاتهم الضريبية، كما يتيح الموقع الاطلاع على القوانين المالية والجبائية الصادرة والتي يتم تحيينها من وقت لآخركما يستطيع المكلف بالضريبة تحميل جميع الوثائق الجبائية عن بعد دون الذهاب إلى الإدارة الجبائية. [29]

1-2 البوابة الالكترونية الجديدة" جبايتك- مساهمتك":

بوابة "مساهمتك" : هي بوابة الكترونية للنظام المعلوماتي دخلت حيز الخدمة في 04 أفريل2017، تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة القيام بعمليات التصريح و الدفع عن بعد للضرائب و الرسوم المستحقة، ظهرت أول مرة على مستوى قابضات الضرائب التابعة لولاية وهران كتجربة ريادية، ثم تم تعميم هذه التجربة على باقي ولايات الوطن. خصصت هذه البوابة للتصريحات الجبائية التالية:

[27] - المادة(20) من المرسوم التنفيذي رقم06-327 مؤرخ في 18-09-2006 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.
[28] - سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص109.
[29] - كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد31، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2023، ص336.

- تصريحات "ج رقم 50": يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي اكتتاب في اجل أقصاه عشرين (20) يوم من كل شهر تصريح بمثابة إشعار بالدفع مرفقا بكشف الموردين لدى المصلحة المسيرة للملف الجبائي لمكان ممارسة النشاط .

- تصريحات الضريبة الجزافية الوحيدة"ج رقم "12: يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب لدى مفتشية الضرائب أو المركز الجواري للضرائب التابع لمكان ممارسة النشاط، تصريح تقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية وذلك قبل الثلاثين(30) من شهر جوان من كل سنة كحد أقصى.

- تصريحات الضريبة الجزافية الوحيدة" ج رقم 12 مكرر": يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي على الأكثر تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا ، أما في حالة تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به فيتوجب على المكلف أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

- رسم التوطين البنكي: يؤسس هذا الأخير على عمليات استراد السلع أو الخدمات، حيث يسدد هذا الرسم بتعريفة قدرها 10.000دج عند كل طلب فتح ملف التوطين لعملية استراد السلع أو البضائع، أما بالنسبة لاستيراد الخدمات فتحدد تعريفة الرسم3% من مبلغ التوطين.

بوابة "جبايتك": تقدم بوابة "جبايتك" عروض خدمات عبر الانترنت للمكلفين بالضريبة التابعين لمديريات كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، والمراكز الجوارية للضرائب، يتم تبادل البيانات بين المكلف و البوابة بصفة آمنة حيث تعمل عل تجنب الأخطاء الحسابية والمطبعية الناتجة عن المعاملات الورقية. تعمل هذه البوابة بنفس طريقة عمل بوابة "مساهمتك".[30]

2- لفائدة المكلف:

2-1 الصحيفة الجبائية و رقم التعريف الجبائي: تؤسس صحيفة جبائية تتضمن مجموع المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، حيث بجب على جميع الأشخاص والهيئات والإدارات المقيدين بالصحيفة الجبائية تقديم كل الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي بحوزتهم والمتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة إلى المديرية العامة

[30] (www.mdfgi.gov.dz)) - ، مرجع سبق ذكره تاريخ الاطلاع 08-05-2024، 15:30سا.

للضرائب، تقوم مصالح الإدارة الجبائية بالاطلاع على هذه الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي تجعها وتحللها وتعالجها قصد القيام بمهامها.

أما بالنسبة لرقم التعريف الجبائي فتقوم المديرية العامة للضرائب بتحديده للأشخاص الطبيعين والمعنويين وكذا الهيئات الإدارية.[31]

2-2 البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين: البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش هي قاعدة معطيات ممركزة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، عند قيام شخص معنوي بهذه المخالفة فإن التسجيل يمتد لممثليه القانونيين.

يتم تزويد هذه البطاقية من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة وبنك الجزائر.[32]

❖ المطلب الثالث : آفاق عصرنة الادارة الجبائية

مع تطور التكنولوجيا وتسارع وتيرة الرقمنة أصبح تحديث الادارة الجبائية ضرورة حتمية لتحسين الخدمات وتعزيز الكفاءة و الشفافية، ولتحقيق ذلك يجب على الادارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية مع مراعاة عدة متطلبات منها:

1- إعادة التنظيم الوظيفي والهيكلي و الاستراتيجي للإدارة الجبائية: معظم الإدارات الجبائية المعاصرة تبنت التنظيم على أساس الوظائف بهدف إنشاء عدة مصالح تشمل كل الضرائب يكون تنظيمها حسب نوع الضريبة، كذلك يجب إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للإدارة وتقسيم المسؤوليات بين مختلف مستوياتها من أجل التحديد الدقيق لمختلف الاختلالات و الانحرافات التي تواجه الإدارة وتصحيحها في الوقت المناسب[33]، أما التنظيم الاستراتيجي

[31]- المادة(41)، المادة(43)، قانون رقم 05-16 والذي يتضمن قانون المالية 2006، ص13.

[32]- المادة(02)،المادة(03) من المرسوم التنفيذي رقم 13-88 يحدد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي اعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإبداع القانوني لحساب الشركات، ص06.

[33]- ايدير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص21

للإدارة الجبائية فهو تنظيم يهدف إلى استغلال كل الظروف والعوامل المتاحة بطريقة تسمح ببلوغ الأهداف المسطرة بنجاح.[34]

2- توفر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من خدمات الادارة الجبائية والتواصل معها، مثل أجهزة الحاسوب بأنواعها الهاتف الشبكي وغيرها من الاجهزة.

3- مرونة التشريعات والقوانين ومواكبتها لتطورات الحديثة، بهدف تسهيل عمل الموظفين وزيادة نسبة المصداقية أثناء أداء الخدمة.

4- نشر الثقافة الالكترونية بين الإداريين و المكلفين معا، مع تنظيم دورات تكوينية لفائدة الكوادر و الموظفين للحفاظ على المستوى العالي للأداء.

5- توفير بنية تحتية مناسبة تتضمن شبكات حديثة للاتصالات و البيانات لسرعة تبادل ونقل المعلومات بين مختلف الهيئات الجبائية من جهة وبين الادارة والمكلف من جهة أخرى.

6- تدريب الموظفين على الاستخدام الأمثل للأجهزة الالكترونية والبرامج و إدارة الشبكات و المعلومات، ضمانا للسير الحسن للإجراءات الجبائية و تقييم مستوى أداء المؤسسة.

7- ضرورة توفير الحماية والأمن الالكتروني لمختلف البيانات والمعلومات الوطنية والشخصية لكل من للمكلف وللإدارة الجبائية.[35]

8- تغيير المعاملة مع المكلفين بالضريبة واعتبارهم زبائن، ومحاولة تحسين الخدمة الضريبية المقدمة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي والرفع من مردودية الإدارة وهذا بأقل التكاليف، تتمثل هذه الخدمة في مساعدة المكلفين بالضريبة في فهم الإجراءات الضريبية من خلال تقديم إجابات واضحة، الإجابة على الاستفسارات في كل وقت عن طريق استخدام كل تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتاحة عند الادارة. إلى جانب تحسين الخدمة يجب السعي وراء إرضاء المكلفين بالضريبة وتشجيعهم على الامتثال الضريبي الطوعي.[36]

---

[34] -Dian Indri Purnamasari and Ratna HindriaDPS,the effect of modernization of Indonesia'a Tax administration system on tax Compliance:Astudy of small meduim enterprises(SMEs) taxpayed.International journal of Computer Networks and communications security.vol.06.No 03.march.2018.p63.

[35] - احسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد03، العدد01، جامعة 20أوت، سكيكدة، 2020، ص31.

[36]- ايدير مصطفى، عصرنة، مرجع سبق ذكره.

9- تنظيم أيام إعلامية مفتوحة للقاءات و التبادل بين الإدارة والمكلفين بهدف تعزيز الثقة بين الطرفين ونشر الوعي الجبائي.[37]

[37] (www.mfdgi.gov.dz) -)، مرجع سبق ذكره.

❖ خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الرقمنة جزء أساسي من تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة والتي أثرت على نمط عمل المؤسسات العامة والخاصة معا، حيث تسمح التقنيات الرقمية بتحويل البيانات والمعلومات إلى صيغ رقمية يمكن تخزينها ونقلها عبر مختلف الشبكات، تساهم هذه العملية في توفير الوقت والجهد والمال والدقة والسرعة في إنجاز الاعمال.

توصلنا من خلال هذا الفصل أن رقمنة الادارة الجبائية تعتبر بمثابة توجه إداري حديث يتطلب استخدام التكنولوجيا الرقمية و التقنيات الحديثة من أجل الانتقال من الأسلوب التقليدي البيروقراطي إلى الاسلوب الحديث الديناميكي، هذا التوجه الجديد يساهم بشكل كبير في تبسيط الاجراءات الإدارية والتقليل من تكلفة تنفيذها سواء من ناحية الوقت أو الجهد أو المال، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة، كذلك تؤدي رقمنة الادارة الجبائية الى زيادة الامتثال الضريبي والذي يترتب عن زيادة الثقة بين كل من المكلف و الإدارة.

الفصل الثاني :رقمنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

تمهيد:

تعتبر الضرائب أهم ايراد للدول الغير بترولية، لذلك تسعى أغلب الدول إلى وضع قواعد وقوانين خاصة تهدف يها إلى توعية المكلفين بضرورة الأداء الضريبي ومساهمة منه في تحمل اعباء الخزينة، تمر الضريبة بعدة مراحل أهمها مرحلة التحصيل الضريبي وهي مرحلة ختامية يتم فيها تحويل الوضعيات الجبائية من الحالة الرقمية الى الحالة النقدية، تنظم هذه العملية بواسطة مجموعة من القواعد والضمانات المحددة وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

عملت الإدارة الجبائية على إدخال الرقمنة كأسلوب لتنفيذ العمليات وللتعامل مع المكلفين من خلال الاعتماد على تقنية التصريح والدفع عن بعد، وهذا ماسنتناوله خلال هذا الفصل والذي قسم إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول الاطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي

المبحث الثاني انعكاسات رقمنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي

❖ المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف مفهوم التحصيل الضريبي و طرق تحصيله بالإضافة إلى مختلف القواعد التي تنظم هذه العملية .

❖ المطلب الأول:مفهوم التحصيل الضريبي وأهدافه

تعتبر عملية التحصيل الضريبي آخر مرحلة من مراحل التنظيم الفني للضريبة، تسبقها ثلاثة عمليات أساسية تقوم بها الإدارة، أولها عملية تحديد الوعاء الضريبي أي تحديد المادة الخاضعة للضريبة حيث تختلف هذه المادة من شخص إلى آخر، بعدها تقدر قيمة الوعاء الضريبي والمقصود به حساب قيمة الضريبة المستحقة من قبل المديرية العامة للضريبة. مرحلة التحصيل هي أهم مرحلة غيابها يجعل جميع الخطوات السابقة لا قيمة لها كونها تهدف إلى جمع الحصيلة الضريبة النهائية،[38] تنقل الضرائب المحصلة إلى الخزينة العمومية طبقا للقواعد القانونية المطبقة.

لم يرد في التشريع الجزائري مفهوم محدد للتحصيل الضريبي في مختلق القوانين الجبائية بل اكتفى بالتنصيص تحصيل مختلف الضرائب والرسوم والمستحقات وآجال استحقاقها، بينما المشرع المغربي اعطى مدلولا عاما لمفهوم التحصيل الضريبي حيث عرفه على أنه" مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيأتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري العمل بها، أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو الاتفاقات".[39]

كما عرف أيضا: «بأنه مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها في ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من اجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناته، يتم الدفع نقدا أو عرض طريق البنك أو حوالة بريدية".[40]

---

[38] المادة(01) من قانون رقم97-15 ، مدونة التحصيل العمومي الصادر عن المجلي الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية.

[39] قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة حمه المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد05، العدد02، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، ص222.

[40] محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر،2008، ص156.

مما سبق يمكن القول أن التحصيل الضريبي ما هو إلا إجراء الذي تقوم بها المديرية العامة للضرائب وفروعها من اجل نقل الإيرادات الضريبية من المكلفين إلى الخزينة العمومية ابتداءا من عملية تقدير الضريبة وصولا إلى التحصيل الجبائي.

الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي:

- تعتبر قابضات الضرائب وكالات مالية مسؤولة عن تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم ضمن الشروط المحددة في التشريع المعمول به في مجال التحصيل، وهي مكلفة ب:
- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.

تضم قباضة الضرائب ثلاثة مصالح رئيسة وهي:

1. مصلحة الصندوق.
2. مصلحة المحاسبة.
3. مصلحة الضرائب. [41]

أهداف التحصيل الضريبي:

1- تحقيق العدالة الاجتماعية، أي استخدام الضريبة من اجل إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة العائلات الفقيرة محدودة الدخل.
2- إخضاع بعض السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عديدة ومرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.
3- خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.
4- التموين المتواصل للخزينة العمومية باعتبار أن الضريبة هي واحدة من أهم مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة.

[41] المادة(22) من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 مارس2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

5- توجه الضريبة للحد من ظاهرة التضخم وذلك في إطار السياسة التوسعية لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية .
6- رفع قيمة العملة الوطنية والي بدورها تؤثر على الجانب الاقتصادي للدولة.
7- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على حجم النفقات الكلي سواء بالزيادة أو النقصان
8- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات، واعفاء الصادرات جزئيا أو كليا بهدف تشجيعها.
9- حماية البيئة من الصناعات المضرة عن طريق اخضاعها لضرائب عالية.
10- يعتب الهدف المالي الهدف الأساسي والتقليدي للتحصيل الضريبي.[42]

❖ المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي

تخضع عملية التحصيل الضريبي إلى مجموعة من القواعد والضمانات أهمها:

❖ الفرع الأول: قواعد التحصيل الضريبي

يقصد بها تلك القواعد القانونية التي حددها المشرع الجزائري لتحصيل الضريبة والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

1- الفعل المولد للضريبة: وهو السلوك الموجب والمؤدي إلى تحصيل حق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف، حيث يختلف هذا الفعل لاختلاف نوع وطبيعة الضريبة[43] حيث حدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة.

1-1 الضرائب المباشرة: هي ضرائب تفرض على وعاء يتمتع بالثبات والاستقرار النسبي مثل الدخل أو الأموال بشكل مباشر، يدفعها المكلف مباشرة لمصلحة الضرائب ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر[44] ونجد:

1-1-1 الضريبة على الدخل الإجمالي: تمثل جميع الأجور والمرتبات التي يتقاضاها شخص طبيعي وبالتالي فإن أي شكل من أشكال الأجر يكون مصدره العمل المقدم على أساس عقد

[42] - يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص08.
[43]- داودي محمد، الادارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المالية العامة، معهد العلوم، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص16.
[44]- يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص12.

عمل ينشئ علاقة تبعية بين المستخدم والموظف يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي.[45] الفعل المولد هنا يكون بوضع إيراد القيمة الخاضعة للضريبة تحت تصرف مستحقيها.

أما فيما يخص الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية فتحقيق الربح في نهاية السنة المالية يعتبر الفعل المولد للضريبة وكذلك بالنسبة للمهن الحرة.[46]

2-1 الضرائب غير مباشرة: هي ضرائب لا تدفع بصورة مباشرة وإنما يتم تحصيلها بعد حدوث واقعة كالاستهلاك أو الإنفاق أو التداول أي يمكن نقلها للغير، على عكس الضرائب المباشرة،[47] يفرض هذا النوع من الضرائب على السلع والخدمات التي يستهلكها جميع طبقات المجتمع وبالتالي لا تخضع لمبدأ القدرة على الدفع.

1-2-1 الاستيراد أو التصدير: يعتبر مرور السلع إلى الحدود الإقليمية هو الفعل المولد للضريبة

2-2-1 إنتاج السلع: بسب بمرور السلع بمراحل الإنتاج ابتدءا من مرحلة تقديم المنتج إلى غاية تداوله، بقوم المنتج بالزيادة في السعر بهدف تحقيق الربح و فالنهاية المستهلك هو من يتحمل قيمة الضريبة النهائية.

3-2-1 ضريبة الطابع: كتابة الوثائق أو المحررات المفروضة عليها الضريبة ولصق الطوابع الجبائية عليها، أو عن طريق دمغ المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المخصص لذلك.[48]

2- الملاءمة في التحصيل: ينص هذا المبدأ على تبسيط أحكام و أساليب تحصيل الضريبة لملائمة ظروف للمكلف، وذلك من أجل التخفيف من وقع دفع الضريبة عليه ولتحقيق ذلك يجب:

- أن يتصف النظام الضريبي بالشفافية
- تكون الضرائب الغير مباشرة متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملاءمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار الوقت الذي يناسبه.
- بالنسبة للضرائب المباشرة فيجب الاعتماد على طريقة التقسيط على فترات تتلائم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول.

[45]- موقع (www.mdfgi.gov.dz) ، الضريبة على الدخل الاجمالي- الارباح الصناعية والتجارية، تاريخ الاطلاع 17-05-2024، 20:37سا.
[46]- داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.
[47]- يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص16.
[48]- داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

- البحث عن أسباب تراكم الديون الضريبية بالنسبة للمكلفين ومحاولة تسوية وضعيتهم دون إلحاق الضرر بنشاطهم

3-الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: يقضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يكون الفرق بين ما تحصله الإدارة الجبائية وما يدفعه المكلف أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة يؤثر سلبا على مداخيل خزينة الدولة ولتحقيق ذلك يجب مراعاة مايلي:

- تعيين الموظفين في الإدارة الجبائية حسب الحاجة
- استعمال مختلف التقنيات والأجهزة المتطورة من اجل ربح الوقت وتقليل التكلفة
- حسن استعمال الوثائق الجبائية باعتبار أن الإدارة الجبائية هي من تتحمل تكلفتها.[49]
- السنوية: يجب فرض وتحصيل الضرائب سنويا بهدف تجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات، باعتبار أن الضرائب من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل الخزينة العمومية.[50]

❖ الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي

أحاط المشرع الجزائري الدولة بعدة ضمانات للحصول على مستحقاتها من الضرائب، وهذا ما يجعل المكلفين بالضريبة ملزمين وصفة نهائية بتسديد هذا الحق، ويكون هذا الدفع بمثابة مساهمة منهم في تحمل الأعباء العامة والتكاليف، من بيم تلك الضمانات نجد:

1- دين الخزينة له حق الامتياز: إن دين الخزينة مسؤولية مشتركة يجب أن يوفى من طرف المكلفين، كما تكون له الأولوية في الأداء قبل الديون الأخرى، حيث يكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل، ففي حالة إفلاس شركة ما أو موت المكلف بالضريبة وكانت على عاتقه ديون جبائية فإنه لابد أن تسبق هذه الديون على الديون الأخرى.

2- دين الخزينة محمول لا مطلوب: تخضع الضريبة المستحقة لقاعدة الدين "محمول لا مطلوب" فالقانون يجبر على المكلف الذهاب إلى الخزينة أو إلى إدارة الضرائب من اجل دفع المستحقات وليس العكس، ويكون هذا الدفع في الوقت المحدد وإلا سوف يعرض صاحبه

---

[49]- ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد03، 2013، ص403.

[50]- أبو ناصر محمد، المشاعلة محفوظ، الشهوان فارس عطاالله، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة 03، دار الميسرة للنشر والتوزيع والتطبيع، الاردن، 2003، ص42.

لغرامات التأخير تختلف قيمتها من حالة إلى أخرى، كما يجب على ورثة المكلف المتوفى دفع الديون الجبائية استنادا لقاعدة "ديون الدولة لا تسقط بالتقادم".

3- المضايقات الإدارية: يمكن للمكلف بالضريبة القيام بعملية إبراء ديونه تجاه الخزينة دون مطالبته بذلك من طرف الإدارة الضريبية وذلك لتفادي تعرضه لغرامات مالية على التأخير، كذلك يمكن أن تلجأ إدارة الضرائب إلى مضايقة المكلف إداريا وذلك إذا تخلف هذا الأخير في أداء حقوقها، حيث تستطيع إصدار أمر بالحجز الإداري على أموال المكلفين كما قد تلجأ إلى مصادرة أملاكه وغلق حساباته البنكية إذا لزم الأمر، يمكن أن تقوم الإدراة بيع أملاكه علما أن هذه العملية لا تتم ألا بموافقة كل من الوالي و مدير الضرائب.

وضع المشرع الجزائري جزاءات جنائية ومدنية شديدة على مخالفة أحكام التشريعات الضريبية كضمانات لحماية تحصيل حقوق الدولة.

4- قاعدة الدفع ثم الاسترداد: يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الجهة المختصة ثم له الحق في أن يطعن في فرضها مقدارها أو حتى استردادها، الهدف منه ضمان مصالح الخزينة و استقرار المعاملات الضريبية، وحتى لا يستغل المكلفين هذا الإجراء من اجل التهرب الضريبي أو التأخر في الدفع، فتقديم الشكوى لا يعفي ولا يوقف المكلف من إلزامية دفع الضريبة.[51]

❖ المطلب الثالث: طرق التحصيل الضريبي

يجب على الإدارة الجبائية أن تراعي أن الضريبة يتم تحصيلها في الأوقات الأكثر ملائمة للمكلف كي تضمن مستحقاتها وفي نفس الوقت تتجنب إلحاق الضرر بالمؤسسات، هناك عدة طرق تنتهجها الإدارة من أجل التحصيل الضريبي حيث تختلف هذه الأساليب باختلاف حالة المكلف:

1- طريقة الدفع المباشر: يقوم المكلف بالضريبة بعملية ابراء ديونه تجاه الخزينة دون مطالبة الإدارة له بذلك، حيث يتوجه المكلف طواعية الى الهيئات المختصة من أجل دفع المبالغ الضريبية المستحقة والمحددة مسبقا، يتم الدفع المباشر للدين الضريبي بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة ، تلصق طوابع هذه الأخيرة على العقود والشهادات والمحررات...الخ.

[51]- سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15(خاص)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2021، ص21.

2- طريقة الأقساط المقدمة: تتمثل هذه الطريقة في قيام المكلف بتقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية السنة، تورد هذه المبالغ في شكل أقساط تدفع خلال مدة محددة.

في نهاية السنة تقوم الإدارة الجبائية بتسوية الأقساط المدفوعة والقيام بالتقدير النهائي للقيمة الضريبية، ففي حالة إذا كان الرقم المصرح به أقل من الفعلي تطالب الإدارة المكلف بدفع ما تبقى له، كما يمكن أن ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة. يمتاز هذا الأسلوب بتخفيف وقوع الضريبة على المكلف ويجعل أداؤها سهلا وميسورا، كما يشجع على الالتزام الضريبي.

3- طريقة الحجز من المنبع: يتم تحصيل الضريبة من المكلف في اللحظة التي يتحقق فيها الدخل أي قبل استلامه، حيث يمنح القانون لجهات معينة سلطة استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص المدينين وتقوم بتوريدها إلى الإدارة الجبائية خلال مدة معينة. يتميز هذا الأسلوب بسرعة وسهولة التحصيل الضريبي كما يساعد على الحد من التهرب الضريبي.

4- طريقة إصدار سند للتحصيل: تقوم هذه الطريقة على قيام الإدارة الجبائية بإعداد جداول (أوردة فردية) تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها، ثم تقوم بإرسالها للمكلفين تطالبهم فيها بالدفع في آجال معينة، تستعمل الإدارة هذه الطريقة مع المكلفين ذو السمعة الجيدة الوفيين لأداء الضريبة في وقتها.[52]

[52]- مرجع سابق، ص19.

المبحث الثاني : انعكاسات رقمنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي

ساهمت الرقمنة في زيادة ايرادات التحصيل الضريبي بفضل التسهيلات التي تضمنها هذه العملية، ويظهر ذلك من خلال توفير المعلومات و البيانات الدقيقة الخاصة بالمكلفين وكذلك المبالغ الضريبية المستحقة .

❖ المطلب الأول: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية

إن رقمنة الإدارة الجبائية أصبحت ضرورة ملحة وخيار لا بديل عنه لأجل ترقية إيرادات القطاع و تعزيز كفاءة وفعالية هذه الإدارات، يظهر أثر ذلك من خلال:

- زيادة الشفافية الضريبية: يقصد بها الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين،[53] تعد وسيلة ناجحة للحد من الفساد الإداري فلا يمكن التلاعب بمقدار الضرائب إذا كان المكلف واعي ضريبيا، فبالتالي تضمن السير الحسن للمعاملات الضريبية وزيادة الثقة المتبادلة بين الطرفين.
- تحسين العمليات الادارية بما في ذلك التدقيق وتحصيل المستحقات الضريبية المتأخرة، وهذا بفضل النظام الالكتروني المعلوماتي الذي يمكن الادارة الجبائية من التعامل مع كم هائل من المعلومات والبيانات سواء من ناحية التخزين او التحليل وحتى مشاركة المعلومات.
- تساهم الرقمنة في التقليل من تكاليف الادارة الجبائية بفضل تقديم خدمات الكترونية مما يتيح للمكلفين انجاز معاملتهم الضريبية عن بعد، كما تقلل من النفاق الضريبي للمؤسسة بالاستغناء نسبيا عن المعاملات الورقية مع الزيادة من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية
- مكنت الرقمنة الادارة الجبائية من الحصول على معلومات إضافية ودقيقة فيما يخص المكلفين، تحديد للوعاء الضريبي والذي على أساسه تحدد الضريبة التي يخضع لها المكلف امام الدولة، مع تسهيل عملية المتابعة ضمانا لمستحقاتها.[54]
- زيادة رضا المكلف وتحسين العلاقة بينه وبين الادارة الحبائية من خلال توفير قنوات اتصال عديدة مثل البريد الالكتروني والمواقع الالكترونية.

---

[53]- الهادي خضراوي، الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد07، العدد02، جامعة الأغواط، 2020، ص998.

[54]- سعيدة سليماني، أثر الرقمنة على تحصيل الايرادات الضريبية، ملتقى دولي حول واقع تطبيق المحاسبة الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2022، ص07.

❖ المطلب الثاني: دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي

تساهم رقمنة الادارة الجبائية في دعم زيادة التحصيل الضريبي، حيث تحقق العديد من الإيجابيات و المكاسب من توسيع القاعدة الضريبية إلى محاربة التهرب الضريبي وتسهيل إجراءات التحصيل، يمكن تلخيص هذه المكاسب فيما يلي:

1- توسيع القاعدة الضريبية :

تعد زيادة التحصيل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وزيادة نسبة الالتزام للمكلفين ورضا المكلفين بشكل عام على الخدمات الرقمية المقدمة من أهم مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي التي أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الايرادات الضريبية.

- -تساهم الرقمنة في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال الضريبي أي قيام المكلف بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب القانون.
- تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منحهم وسائل أيسر للامتثال والدفع الضريبي.
- تقليص تكاليف أداء الضريبة مع الضبط السريع للمتخلفين عن أدائها وإلزامهم بدفع مبالغ
- الاستحقاق.
- توفير الوقت والجهد للطرفين وهذا ما يساهم في خفض التكلفة والأعباء المالية بالنسبة للإدارة الجبائية.

2- تحسين كفاءة طرق التحصيل: ويظهر ذلك من خلال :

- رقمنة جميع إجراءات التحصيل مع متابعة جميع الأرصدة بصورة إلكترونية
- عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها
- تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة مع زيادة دقة بيانات التحصيل الضريبي
- المحافظة على استقرار النظام الضريبي في الدولة
- تساهم الرقمنة في توفير الوقت والجهد للإدارة الضريبية، بالإضافة إلى فحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة على تلك الإيرادات بطرق أكثر كفاءة.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقيين أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية.

3-زيادة الامتثال والتقليل من الغش الضريبي:

تنعكس رقمنة التحصيل الضريبي على الفجوة الضريبية بشكل ايجابي حيث تعمل على حفظها.

- زيادة نسبة الامتثال الضريبي نتيجة دقة المتابعة الالكترونية
- تقليل التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على التصريح والدفع الطوعي عن بعد نظرا لعدم ارتباط هذه العملية بالمكان والزمان.
- إنشاء البطاقة الالكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين من دفع الضريبة.
- دمج الاقتصاد غي رسمي في الاقتصاد الرسمي:
- توفر الرقمنة رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي تكون غير ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية.
- تبني نظام الفوترة الالكترونية يساعد على دمج المزيد من الأنشطة في إطار الاقتصاد - الرسمي.
- رقمنة التحصيل تعزز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الجبائية لمتابعة التزام كافة الأنشطة الاقتصادية.
- تمكن الرقمنة من مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة مقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة إجراء تعامل بين جهة مسجلة وأخرى غير مسجلة.[55]

❖ ملخص:

من خلال هذا الفصل توصلنا أن التحصيل الضريبي هو عملية تقوم من خلالها الإدارة الجبائية بجمع مستحقاتها من المكلفين بصفة نهائية، تضبط هذه العملية مجموعة من القواعد تكون محددة وفقا للقوانين المعتمدة تعمل على تنظيم هذه العملية وضمان سيرها، كما حدد المشرع الجزائري عدة ضمانات تخص المكلفين والإدارة معا يضمن من خلالها جمع الضرائب بشكل فعال والحد من التهرب الضريبي حيث تهدف هذه الضمانات إلى تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية، ويظهر أثر ذلك من خلال زيادة الامتثال الضريبي والحد

[55]- هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، ص26.

من الغش والتهرب الضريبي والذي بدوره يعمل على زيادة الايرادات الضريبية والقضاء على الفساد المالي.

الفصل الثالث :دراسة حالة

مديرية الضرائب لولاية المدية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين لأهم المفاهيم النظرية للرقمنة والإدارة الجبائية بالإضافة إلى رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على أرض الميدان، بغية معرفة دور الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي لدى عينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية المدية، وذلك عن طريق تحديد عينة الدراسة وتوضيح الأداة المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها واستخلاص أهم النتائج، حيث اعتمدنا في دراستنا على أسلوب الاستبيان، قمنا بتصميمه وفق مقياس ليكارت الخماسي ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها فقد تم الاعتماد على برنامج التحليل المسمى:" الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية "2spss6" واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة للوصول إلى المؤشرات والدلالات التي تدعم موضوع الدراسة.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات

❖ المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة محل الدراسة

تعتبر مديرية الضرائب من المؤسسات العمومية التابعة لوزارة المالية، تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان جمع الضرائب المفروضة وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، من بينها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل وقانون الإجراءات الجبائية.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب

المديرية الولائية للضرائب لولاية المدية، هي إدارة عمومية تابعة لوزارة المالية تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ 1991.02.23 المعدل والمتمم و المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، مقرها بنزل المالية لولاية المدية.

تمت هيكلة المديرية الولائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006.09.18 والقرار المؤرخ في 2009.02.21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها مهيكلة على النحو التالي:[56]

[56] معلومات ووثائق، مقدمة من طرف مديرية الضرائب بالمدية.

- المديرية الولائية للضرائب.
- مديريات الفرعية.
- مفتشيات الضرائب.
- قباضات الضرائب.
- مراكز جوارية للضرائب.

تزاول القابضات والمفتشيات نشاطها إلى غاية فتح مركز الضرائب والمراكز الجوارية.

المطلب الثاني: الهيكل الضريبي لمديرية الضرائب الولائية بالمدية

تتضمن مديرية الضرائب لولاية المدية ضمن هيكلها التنظيمي الرئيسي، خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للعمليات الضريبية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات.

بالإضافة إلى ثلاث أنواع من المصالح الخارجية التابعة إداريا إلى مديرية الضرائب الولائية والتي تتمثل فيما يلي:

- ✔ مفتشيات الضرائب (عددها 16 مفتشية).
- ✔ قباضات الضرائب (عددها 11 قباضة).
- ✔ مفتشية التسجيل والطابع.

وفي الجدول الأتي سنلخص كل من المفتشيات والقابضات وتوزيعها الجغرافي عبر كامل ولاية المدية كمايلي:

الجدول رقم (3-1): المفتشيات والقابضات وتوزيعها الجغرافي عبر كامل ولاية المدية

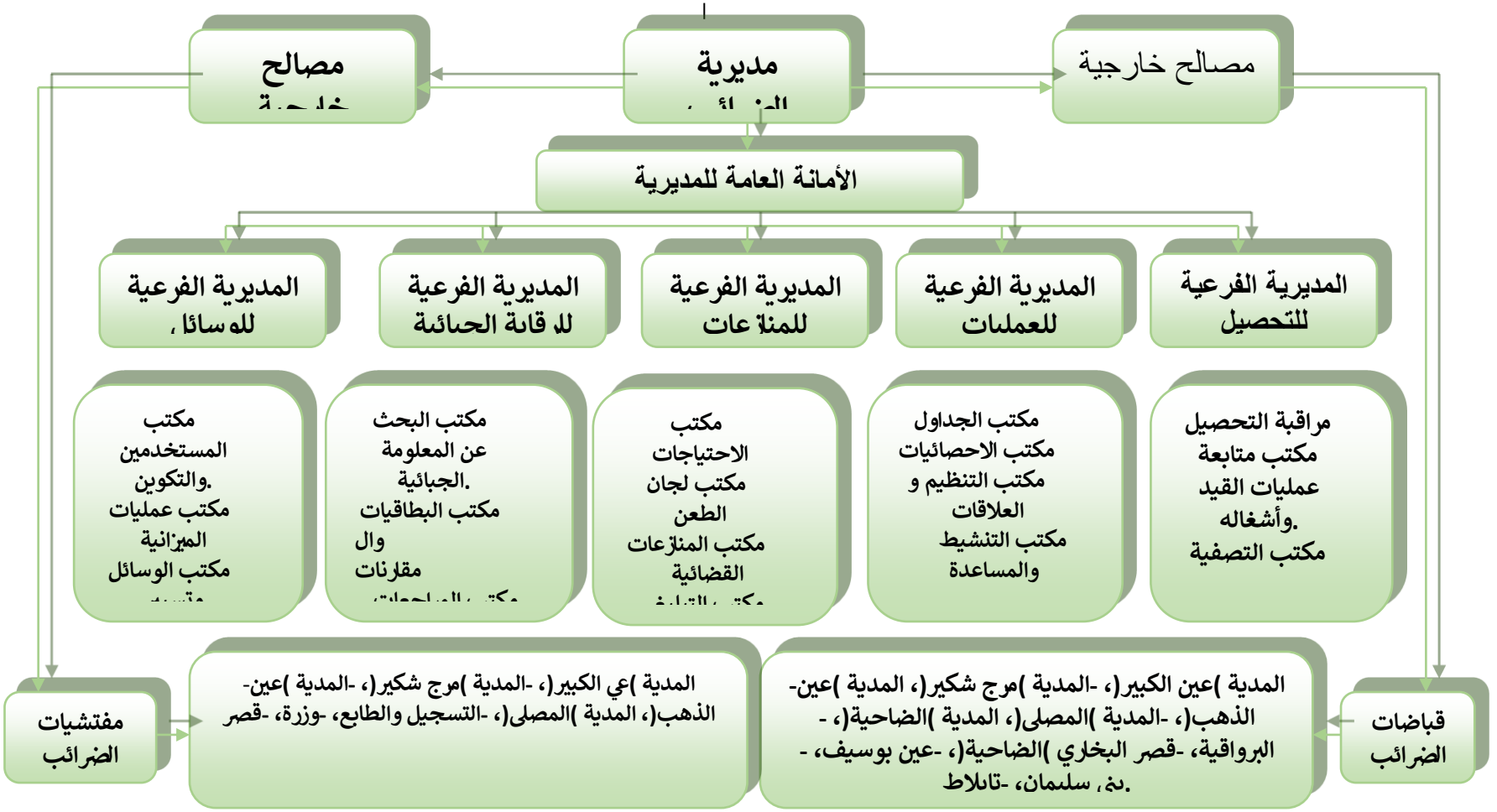
المناطق	مفتشيات الضرائب	قابضات الضرائب	مفتشية التسجيل والطابع
مقر الولاية	مفتشية عين الكبير	قباضة عين الكبير	
	مفتشية مرج شكير	قباضة مرج شكير	
	مفتشية عين الذهب	قباضة عين الذهب	
	مفتشية المصلى	قباضة المصلى	

وزرة	مفتشية وزرة	قباضة وزرة	مفتشية التسجيل بمقر المديرية الولائية للضرائب
البرواقية	مفتشية البرواقية	قباضة البرواقية	
	مفتشية سغوان		
العمارية	مفتشية العمارية		
قصر البخاري	مفتشية قصر البخاري مدينة	قباضة قصر البخاري مدينة	
	مفتشية عزيز	قباضة قصر البخاري ضاحية	
عين بوسيف	مفتشية عين بوسيف	قباضة عين بوسيف	
شلالة العذاورة	مفتشية شلالة العذاورة		
بني سليمان	مفتشية بني سليمان	قباضة بني سليمان	
السواقي	مفتشية السواقي		
تابلاط	مفتشية تابلاط	قباضة تابلاط	
العزيزية	مفتشية العزيزية		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مديرية الضرائب بالمدية

أما هيكلها التنظيمي يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 1991/02/23

❖ المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية للمديرية الولائية للضرائب بالمدية

تتكون مديرية الضرائب لولاية المدية من خمس مديريات فرعية، كل مديرية فرعية تضم مكاتب والموضحة كمايلي:[57]

01: المديرية الفرعية للوسائل

تضم أربع مكاتب وهي:

1-1 مكتب المستخدمين والتكوين: ومن مهامه تسيير المستخدمين ومتابعة مسارهم المهني، تنظيم لجان المستخدمين واستدعائها للاجتماع وتولي أمانتها، المساهمة في إعداد وإنجاز برامج تحسين المستوى وتحديد معارف الأعوان الذين يزاولون نشاطاتهم.

2-1 مكتب عمليات الميزانية: يتكفل هذا المكتب بدفع الرواتب وأجور المستخدمين، وكذا تسديد نفقات الإدارة (الهاتف، البنزين...).

3-1 مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: يتكفل العتاد والوسائل أي شراء كل الوسائل التي تحتاجها إدارة الضرائب للولاية، وضمان توزيع وتحويل المطبوعات إلى غاية التكفل من طرف المفتشيات والقباضات المعينة، تقديم الاقتراحات الخاصة بإلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية إلى المديرية الجهوية للضرائب.

4-1 مكتب الإعلام الآلي: التنسيق في مجال الاعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي، وكذا المحافظة في حالة شغل للمنشأت التحتية التكنولوجية ومواردها.

02: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

وتضم أربع مكاتب هي:

1-2 مكتب الجداول: من مهامه التكفل بالجداول وبمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2-2 مكتب الاحصائيات: ويتكفل لاسيما باستلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية، وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.[58]

3-2 مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف باستلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ودراسة هذه الطلبات مع تسليم الاعتمادات، متابعة النظم الجبائية الخاصة والامتيازية، نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4-2 مكتب التنشيط والمساعدة: يضمن التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية و المديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها، متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير.

[57] معلومات ووثائق مقدمة مديرية الضرائب.

[58]

03: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تكلف لاسيما بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، وتتكون من أربعة مكاتب:

3-1 مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: يعمل في شكل فرق ويكلف بتشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها، وتنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعينة.

3-2 مكتب البطاقيات والمقارنات: من مهامه تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة، التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة، مراقبة استغلال المصالح المعينة لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3-3 مكتب مراقبة التقييمات: يعمل كذلك في شكل فرق ويهتم بمتابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة، تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة، إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

3-4 مكتب المراقبة التقييمات: يعمل كذلك في شكل فرق ومهامه استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا، المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية، متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

04: المديرية الفرعية للمنازعات

تتكون من أربعة مكاتب وهي:

4-1 مكتب الاحتجاجات: من مهامه استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى ارجاع الحقوق أو إلغاء القرارات الملاحظة أو المطالبة بأشياء محجوزة واستلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

4-2 مكتب لجان الطعن: يتكفل بدراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة، تلقي الطلبات إلى أن يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل او إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة.

4-3 مكتب التبليغ والأمر بالصرف: تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن، الامر بصرف الالغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد شهادات خاصة بذلك.

05: المديرية مراقبة التحصيل

تتكون من ثلاث مكاتب:

1-5 مكتب مراقبة التحصيل: من مهامه دفع نشاطات التحصيل، المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات، إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعينة.

2-5 مكتب متابعة القيد وأشغاله: من مهامه متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها، المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة، التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها، إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3-5 مكتب التصفية: التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية، استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها، مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة، التكفل بجداول القبول في الارجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترجيل، ومراقبة كل ذلك.

06:المصالح الخارجية

1-6 مفتشيات الضرائب: هي مصلحة خارجية تابعة للمديرية الولائية للضرائب وكانت في السابق تعمل حسب الاختصاص، فنجد مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية الضرائب غير المباشرة ومفتشية التسجيل والطابع، إلا أنه وفي سنة 1994 ونظرا للإصلاح الضريبي تم إدماج مفتشيات الضرائب لبعضها البعض،[59] والتي تحتوي على أربع 04 مصالح هي: مصلحة الجباية العقارية، مصلحة التدخلات، مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين ومصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة، أما عن أبرز المهام الموكلة إليها:

- تمسك وتسير الملفات الجبائية بكل أصنافها مع المتابعة المستمرة لكل التطورات المتعلقة بها.
- تطبيق مختلف التعليمات والمراسلات والمناشير المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم.
- تسجيل الجداول الاسمية الخاصة بالمكلفين المنتمين لها إقليميا وإرسالها إلى المديرية
- الولائية.
- القيام بتدخلات وزيارات ميدانية بهدف المعاينة والإحصاء والبحث عن النشاطات

[59] Note N^{0}300,MF /DGI/,du 30.05.1995,le fonctionnement de l’inspection des impôts.

- غير المصرحة.
- استقبال المكلفين بالضريبة وشكاوى واحتياجات المواطنين مع تزويدهم بالمعلومات المطلوبة.

2-6 قباضات الضرائب: هي أيضا مصلحة خارجية تابعة لمديرية الضرائب ولم يتغير هيكلها لكونها تسعى جاهدة لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم والغرامات وغيرها من سندات التحصيل لفائدة خزينة الدولة، وعليه فإن قباضة الضرائب تعتبر المرحلة الأخيرة لجني ثمار مجهودان الإدارة الجبائية بعد كل المهام السابقة، أما مصالح القباضة فهي ثلاثة: أمانة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات. في حين أن أبرز المهام الموكلة لها بعد المهمة الرئيسية في تحصيل مختلف الضرائب والرسوم نجد منها:[60]

- تتكفل بجداول الضرائب وسندات التحصيل لمختلف الضرائب والرسوم والغرامات القضائية...
- تنفذ كل العمليات النقدية المرتبطة بالدفع والقبض تم تحويل الموارد المحصلة للخزينة العمومية.
- استقبال مختلف شيكات البنك والخزينة العمومية والصكوك البريدية كوسيلة دفع للضرائب والرسوم.
- مسك محاسبة قانونية ومنتظمة بدفاتر وسجلات محاسبية مع انجاز عدة قوائم مالية بشكل دوري.
- الحفاظ على امتيازات الخزينة العمومية بالجدية في العمل وعدم التقصير في تحصيل الضرائب.
- القيام بالتحصيل الجبري عن طريق إجراء متابعات مستمرة بدرجات مختلفة من إخطار وعلق للمحلات وحجز الممتلكات بالنسبة للمكلفين عن دفع مستحقاتهم الضريبية اتجاه القباضة.

❖ المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث تمت الدراسة الميدانية وفقا لمجموعة من الإجراءات في حدود الإمكانيات والقدرات البحثية والتي تمثلت في ضبط إجراءات الدراسة الميدانية.

❖ المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

[60] .354 المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 1991.02.23 الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في 1991.02.27، ص

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية أين سنعرض مجموعة من العناصر المستخدمة والمعتمدة في هذه الدراسة.

1) أولا: منهج وأداة الدراسة

المنهج الملائم لدراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لطبيعة هذه الدراسة، لتحقيق أهدافها وإجابة عن تساؤلاتها، وهذا المنهج يعبر عن الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع، وتحليل كافة بيانات مجتمع الدراسة من خلال الإجابة عن الاستمارة باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

أما أداة الدراسة التي تم الاعتماد عليها تمثلت في أداة الاستبيان كوسيلة لمعرفة دور رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي بالمؤسسة محل الدراسة، وذلك انطلاقا من إشكالية وفرضيات الدراسة، وقد تضمن الاستبيان من الجزئيين التاليين:

- الجزء الأول: يشمل البيانات الشخصية والمهنية المتمثلة في العناصر التالية: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الرتبة الوظيفية.
- الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء العبارات التي يتكون منها الاستبيان وهي مقسمة إلى محوريين:
  - ✔ المحور الأول: يتضمن 14 عبارة، تتعلق برقمنة الإدارة الجبائية.
  - ✔ المحور الثاني: يتضمن 12 عبارة، تشمل الرقمنة على التحصيل الضريبي.

وقد كانت الإجابة على العبارات وفق مقياس ليكارت الخماسي حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): يمثل الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان حسب مقياس ليكارث الخماسي

خيارات الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
الأوزان	5	4	3	2	1
المجال	[5-4.20]	[4.19-3.40[	[3.79-2.60]	[2.59-1,79[	[1.79-1]

المصدر: عز الدين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2007.

من خلال الجدول (3-2): يمكن أن نستنتج الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة فإنه يقارن بين المتوسطات الحسابية والمجالات التي تنتمي إليها حسب مقياس ليكارث الخماسي.

2(2ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة: لإجراء أي دراسة يجب على الباحث تحديد مجتمع دراسته، فمجتمع البحث هو جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث.

أما مجتمع البحث في دراستنا هذه يتمثل في عمال وعاملات مديرية الضرائب بالمدية، على اختلاف السن والجنس ورتبهم وكذا أقدميتهم في العمل.

2. عينة الدراسة: تشير في العادة إلى جزء من المجتمع الدراسة ككل يتم اختيارها بطريقة معينة تسمح بمسح نتائج دقيقة وتمثل المجتمع تمثيلا صادقا ويمكن أن تعمم نتائجها على المجتمع ككل إذا تم اختيارها بطريقة المناسبة.

تتمثل عينة الدراسة في هذا البحث في مجموعة من العاملين مديرية الضرائب بالمدية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مختارة في توزيع الاستبيانات على عمال المؤسسة، حيث تم توزيع 45 استمارة استبيان على 45 فرد محل الدراسة، وقد تم استبعاد 08 استمارات لعدم إجابة عليها، وتم استرجاع 37 استمارة صالحة للدراسة.

الجدول رقم (3-3): يمثل الاستبيانات الموزعة في المؤسسة محل الدراسة

الاستبيانات	التكرار	النسبة المئوية %
الاستبيانات الموزعة	45	**100%**
الاستبيانات المسترجعة	37	%82.22
الاستبيانات المستبعدة	08	%17.77
الاستبيانات الصالحة للتحليل عينة الدراسة	37	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (3-3): تبين أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ **45**استمارة استبيان، وبلغت الاستبيانات المسترجعة **37** استمارة استبيان والمستبعدة **08**، وشملت الاستبيانات الصالحة للتحليل عينة الدراسة **37** استمارة.

(3ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد توزيع الاستبيانات على العينة المعتمدة في مجتمع الدراسة واسترجعها فيما بعد تم مراجعة الاستبيانات المقدمة وترميز البيانات المدرجة فيها وإدخالها للحاسوب وفق برنامج (26Spss) لتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام.

ولقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور وذلك لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور الاستبيان.
- التكرارات المئوية والنسب من أجل تحليل المتغيرات الشخصية.

- معامل الارتباط سيبرمان ومستوى الدلالة من أجل معرفة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- معامل ألفا كرومباخ **Alpha–Kronpakh** وذلك من أجل قياس الثبات.
- التوزيع الطبيعي من أجل معرفة وتحديد نوع التوزيع (طبيعي غير طبيعي).
- التباين الأحادي لاختبار فرضيات الدراسة.
- استخدام برنامج Excel

❖ المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات

تطرقنا في هذا المبحث إلى عرض بيانات دراسة الميدانية استنادا للمعطيات المتحصل عليها من الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وقد تم تبويب الإجابات في شكل جداول تحمل تكرارات ونسب مئوية تم التعليق عليها وإيجاد تفسيرات ذات دلالات لأجوبة أفراد عينة الدراسة.

❖ المطلب الأول: الاختبارات القابلية للاستبيان

1. أولا: اختيار ثبات الاستبيان

الجدول رقم (3-4): يمثل نتائج معاملات ثبات الاستبيان" ألفا كرومباخ "

الرقم	المحور	عدد العبارات	ألفا كرومباخ
1	رقمنة الإدارة الجبائية	14	0.808
2	الرقمنة على التحصيل الضريبي	12	0.822
المحور الكلي للدراسة		26	0.886

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول رقم (3-4): أن قيمة معامل ألفا كرومباخ كانت مرتفعة وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يدل على أن هناك ثقة أكبر على نتائج الدراسة.

..2ثانيا: صدق الاتساق الداخلي والاتساق البنائي للاستبيان

1. صدق الاتساق الداخلي: يتم حسابه لإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

❖ المحور الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

الجدول رقم (3-5): يمثل معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
1	تعد الرقمنة ضرورة حتمية لترقية وتطوير الإدارة الجبائية	0.499**	0.002
2	تم تعديل التشريعات والقوانين الضريبية كي تتماشى مع الرقمنة	0.738**	0.000
3	تساهم الرقمنة في تحسين أداء الموظفين وكفاءتهم	0.596**	0.000
4	تضمن الرقمنة سهولة تبادل المعلومات ونقلها بين مختلف الهيئات الضريبية.	0.401*	0.014
5	توفر الإدارة دورات تكوينية من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج.	0.286	0.086
6	يوجد بين الموظفين من خلال الشبكة الداخلية الانترنت	0.683**	0.000
7	يستطيع المكلف تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	0.424**	0.009
8	تساهم الرقمنة في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته والتزاماته الجبائية	0.283	0.090
9	تحافظ البوابة الالكترونية "جبايتك" على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلف.	0.439**	0.007
10	اقبال كبير للمكلفين نحو تقنية الدفع عن بعد	0.622**	0.000
11	هنا رضا كل من الموظف والمكلف بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.	0.733**	0.000
12	تهدف الرقمنة إلى تسهيل الإجراءات الجبائية.	0.588**	0.000

13	توفر الأمن الالكتروني والحماية الفائقة للأرشيف الالكتروني الجبائي	0.480**	0.000
14	توفر الرقمنة البيانات المعلومات الدقيقة حول الوضعية الضريبية للمكلف.	0.673**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-5): أن جميع فقرات المحور الأول مرتبطة ارتباطا ذات دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمحور، كما أن كل قيم الدلالة كانت أقل من 0.05 و 0.01 وهذا ما يدل على صدق الأداة.

❖ المحور الثاني: الرقمنة على التحصيل الضريبي

الجدول رقم (3-6): يمثل معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة **sig**
1	يعتبر النظام الالكتروني أداة فعالة لزيادة التحصيل الضريبي.	0.473**	0.003
2	تسهل المنصات الالكترونية للمكلفين تقديم الإقرارات الجبائية.	0.636**	0.000
3	تساهم الرقمنة في زيادة الامتثال والحد من حالات الغش الضريبي.	0.774**	0.000
4	تعمل الرقمنة على محاربة التهرب الضريبي.	0.763**	0.000
5	تعمل الرقمنة على توسيع القاعدة الضريبية.	0.402*	0.014
6	تعمل الرقمنة على تحقيق العدالة في فرض الضريبة وتحديدها بصورة دقيقة.	0.607**	0.000
7	تعمل الرقمنة على تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي.	0.371*	0.024
8	تساعد الرقمنة في تخفيض الضغط على الموظف وبالتالي زيادة الكفاءة والفعالية في الأداء.	0.663**	0.000

9	تساهم الرقمنة في خفض تكاليف الإدارة من خلال الصفة المادية من كل الإجراءات الجبائية.	0.537**	0.001
10	تساهم الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.	0.479**	0.003
11	تساهم الرقمنة الإدارة الجبائية في القضاء على الفساد المالي.	0.700**	0.000
12	تسمح الرقمنة بكبح البيروقراطية وزيادة الشفافية.	0.583	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-6): أن جميع فقرات المحور الثاني مرتبطة ارتباطا ذات دلالة إحصائية مع درجة الكلية للمحور، كما أن كل قيم الدلالة كانت أقل من 0.05 و0.01 وهذا ما يدل على صدق الأداة.

2. صدق الاتساق البنائي: يتم حسابه لإيجاد معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للفقرات الاستبانة.

الجدول رقم (3-7): يمثل معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للفقرات الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	**Corrélation Spearman**	**sig**
1	رقمنة الإدارة الجبائية.	14	0.932**	0.000
2	الرقمنة على التحصيل الضريبي	12	0.867**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (3-7): يتضح أن جميع معاملات الارتباط في محاور الاستبيان ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت من أجله.

❖ المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

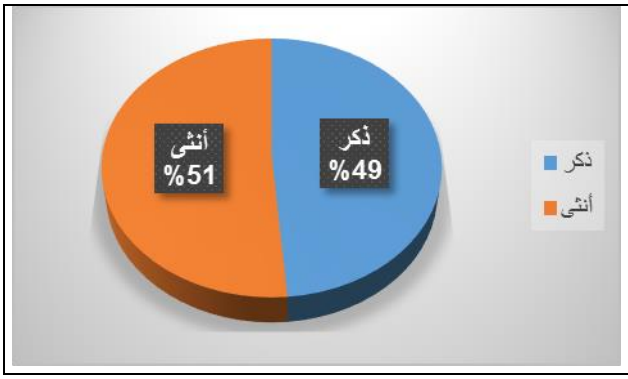
سنتطرق في هذا المطلب لتحليل نتائج البيانات الشخصية والنتائج استجابات أفراد العينة على المحورين بإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة.

1. أولا: تحليل البيانات الشخصية والمهنية

الجدول رقم)3-8 :(يمثل أفراد العينة أفراد المدروسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	%48.6
أنثى	19	%51.4
المجموع	**37**	**%100**

الشكل رقم)3-2 :(تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس



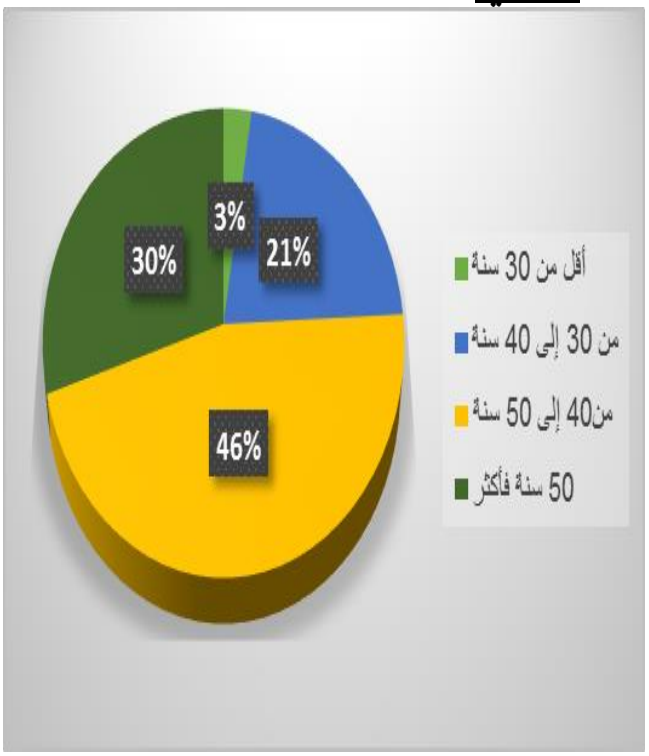
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-8): نلاحظ أن عينة الدراسة **37** فرد مقسمة إلى **18** ذكور، و **19** إناث، ويظهر هذا من خلال الجدول أن نسبة الإناث مرتفعة مقارنة بنسبة الذكور حيث بلغت نسبتين **51%** و**49%**على التوالي.

الجدول رقم)3-9 :(يمثل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	01	%2.7
من 30 إلى 40 سنة	08	%21.6
من40 إلى 50 سنة	17	%45.9
50 سنة فأكثر	11	%29.7
المجموع	**37**	**100**

الشكل رقم)3-3 :(تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة العمرية



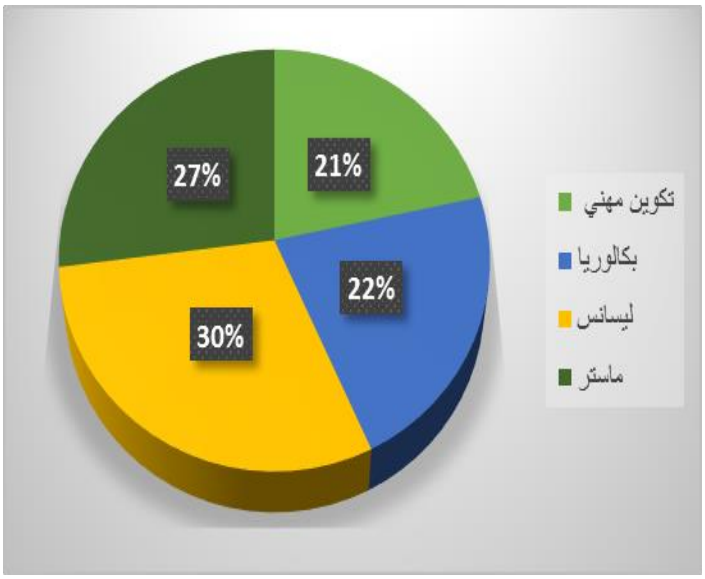
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-9): نلاحظ أن نسبة **46%** قدرت للأفراد الذين يتراوح متوسط عمرهم 40 إلى50 سنة وهي أعلى نسبة، وتليها الفئة أكثر من 50 سنة بنسبة **30%**، والفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة **21%**. وأخيرا أصغر نسبة هي نسبة الأفراد أقل من 30 سنة بلغت **3%**، وهذا يعزى إلى نقص خبرتهم، وبالتالي فإن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلى 50 سنة هم أكثر فئة تمثل الأغلبية بالنسبة لعينة الدراسة، وهي التي تكون قد اكتسبت خبرة مهنية تمكنها من خلق نوعية بالارتقاء في المؤسسة.

الجدول رقم)3-10 :(يمثل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
تكوين مهني	08	%21.6
بكالوريا	08	%21.6
ليسانس	11	%29.7
ماستر	10	%27
المجموع	**37**	**%100**

الشكل رقم)3-4 :(تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي
المدروسة حسب الفئة العمرية



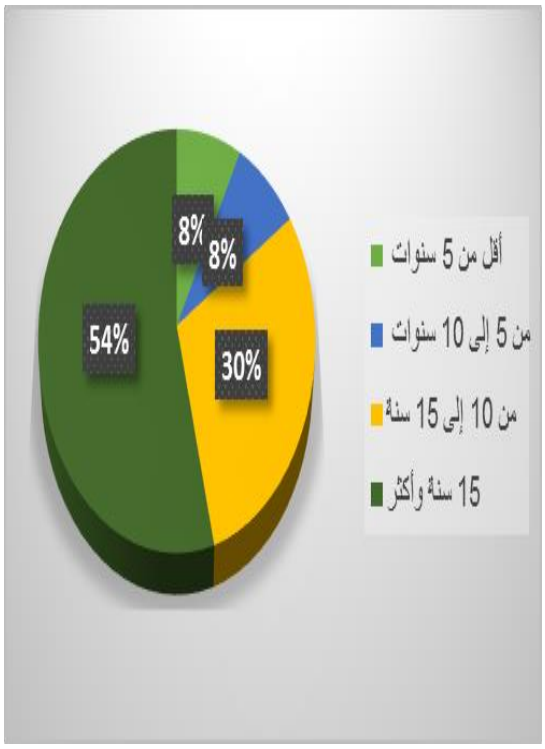
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ (3-10): أن أعلى نسبة **30%** من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس، ثم تليها نسبة **27%** بالنسبة لمستوى ماستر، وأما بالنسبة للمؤهلات تكوين المهني وبكالوريا فقد بلغت نسبتهم 22% وهي أدنى نسبة في المؤهل العلمي حسب عينة الدراسة، وعليه يمكن القول إن مستوى المؤهل العلمي الغالب حسب عينة الدراسة هو المؤهل ليسانس وماستر، وهذا ما يفسر أن هذه الفئة تملك الطاقات الكامنة التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة.

الجدول رقم)3-11 :(توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة و الأقدمية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	03	%8.1
من 5 إلى 10 سنوات	03	%8.1
من 10 إلى 15 سنة	11	%29.7
15 سنة وأكثر	20	%54.1
المجموع	**37**	**%100**

الشكل رقم)3-5 :(توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة والأقدمية



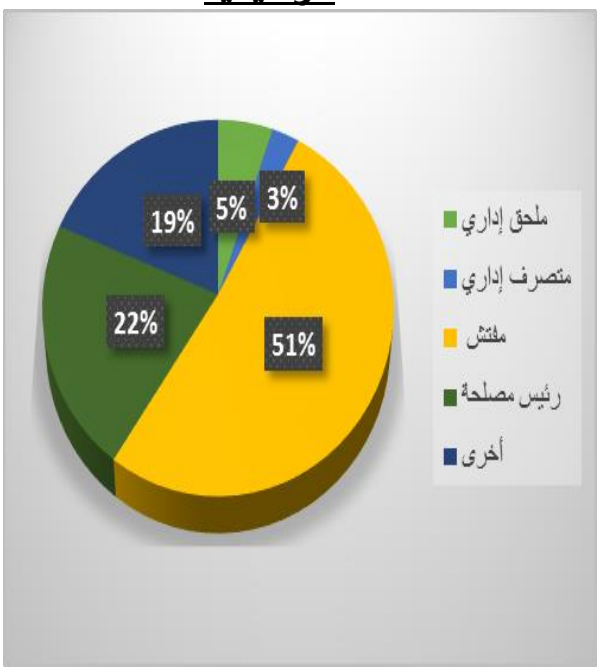
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-11): نلاحظ أن الأفراد الذين تتراوح سنوات الخبرة لديهم 15 سنة فأكثر نسبتهم **54.1**%وهي تمثل أعلى نسبة، وتليها الفئة الأكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة بنسبة **29.7%**، والفئتين المتساويتين في النسبة هي الفئة أقل من 5 سنوات والفئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة **8.1%** وهي تمثل أدنى نسبة مقارنة بالنسب السابقة. وعليه فإن الأفراد الذين يمثلون خبرة أكثر من **15** سنة هم الذين يمثلون الأغلبية بالنسبة لعينة الدراسة، وهذه الأقدمية تعود بالنفع على المؤسسة.

الجدول رقم)3-12 :(يمثل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الرتبة

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
ملحق إداري	02	%05.4
متصرف إداري	01	%02.7
مفتش	19	%51.4
رئيس مصلحة	08	%21.6
أخرى	07	%18.9
المجموع	**37**	**%100**

الشكل رقم)3-6 :(تمثيل نسب توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الرتبة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (3-12): أن أعلى نسبة الموظفين في عينة الدراسة بلغت **51%** للمفتشين فمنهم (مفتش رئيسي، مركزي)، تليها نسبة رؤساء المصلحة بلغت **22%**، وبعدها نسبة **19%** لرتب وظيفية أخرى (قابض الضراب، وكيل مفوض، مبرمج جبائي، محاسب، مراقب الضرائب)، وتأتي بعدها رتبة ملحق إداري ومتصرف إداري على التوالي بنسب **05%** و **03%** وهي أدنى نسبة مقارنة بالنسب الأخرى، وعليه فإن أغلب الأفراد في عينة الدراسة مفتشين في المؤسسة محل الدراسة.

2. ثانيا: تحليل نتائج محاور الدراسة

- تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان

الجدول رقم (3-13): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد في عينة الدراسة حول رقمنة الإدارة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تعد الرقمنة ضرورة حتمية لترقية وتطوير الإدارة الجبائية	4.51	0.901	موافق بشدة
2	تم تعديل التشريعات والقوانين الضريبية كي تتماشى مع الرقمنة	3.70	0.996	موافق
3	تساهم الرقمنة في تحسين أداء الموظفين وكفاءتهم	4.29	0.908	موافق بشدة
4	تضمن الرقمنة سهولة تبادل المعلومات ونقلها بين مختلف الهيئات الضريبية.	4.45	0.960	موافق بشدة
5	توفر الإدارة دورات تكوينية من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج.	3.83	0.928	موافق
6	يوجد بين الموظفين من خلال الشبكة الداخلية الانترنت	3.16	1.118	محايد
7	يستطيع المكلف تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	4.02	0.832	موافق
8	تساهم الرقمنة في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته والتزاماته الجبائية	4.29	0.617	موافق بشدة

9	تحافظ البوابة الالكترونية "جبايتك" على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلف.	4.43	0.688	موافق بشدة
10	اقبال كبير للمكلفين نحو تقنية الدفع عن بعد	3.00	1.20	محايد
11	هنا رضا كل من الموظف والمكلف بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.	3.62	0.828	موافق
12	تهدف الرقمنة إلى تسهيل الإجراءات الجبائية.	4.40	0.724	موافق بشدة
13	توفر الأمن الالكتروني والحماية الفائقة للأرشيف الالكتروني الجبائي	4.05	0.724	موافق
14	توفر الرقمنة البيانات المعلومات الدقيقة حول الوضعية الضريبية للمكلف.	4.24	0.925	موافق
الدرجة الكلية للمحور		4.00	0.485	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-13): نلاحظ اهتمام موافق من قبل المؤسسة محل الدراسة بمتوسط حسابي **(4.00)** وانحراف معياري قدره**.(0.485)** أي أن أفراد العينة المستجوبة موافقون على ما تضمنه هذا المحور.

ومن حيث ترتيب العبارات: تضمنت العبارات (01 و04 و08 و09 و12) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يتراوح بين **(4.51)** و **(4.40)** باتجاه موافق بشدة، أي أن أفراد موافقون بشدة على ما تضمنته هذه العبارات، وقدر إنحراف معياري بين **(0.901)** و **(0.724)** يعني تشتت في إجابات أفراد العينة المدروسة.

ثم تليها العبارات (02 و05 و07 و11 و13 و14) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين **(4.24)** و **(3.62)** بالاتجاه الموافق، أي أن أفراد العينة المستجوبة موافقون على ما تضمنته هذه العبارات، وقدر الانحراف المعياري بين**(0.727)** و **(0.996)** أي وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارات.

ثم تليها العبارتين (06 و10) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي**(3.16)** و **(3.00)** باتجاه محايد أي أن أفراد العينة المدروسة محايدون في إجاباتهم حول ما تضمنته العبارتين، وقدر الانحراف المعياري **(1.118)** و **(1.20)** أي تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة.

- تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان

الجدول رقم (3-14): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد في عينة الدراسة حول الرقمنة على التحصيل الضريبي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يعتبر النظام الالكتروني أداة فعالة لزيادة التحصيل الضريبي.	4.00	0.816	موافق
2	تسهل المنصات الالكترونية للمكلفين تقديم الإقرارات الجبائية.	3.75	0.796	موافق
3	تساهم الرقمنة في زيادة الامتثال والحد من حالات الغش الضريبي.	4.18	0.967	موافق
4	تعمل الرقمنة على محاربة التهرب الضريبي.	4.16	0.975	موافق
5	تعمل الرقمنة على توسيع القاعدة الضريبية.	4.29	0.617	موافق بشدة
6	تعمل الرقمنة على تحقيق العدالة في فرض الضريبة وتحديدها بصورة دقيقة.	4.29	0.776	موافق بشدة
7	تعمل الرقمنة على تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي.	4.35	0.538	موافق بشدة
8	تساعد الرقمنة في تخفيض الضغط على الموظف وبالتالي زيادة الكفاءة والفعالية في الأداء.	4.13	1.134	موافق
9	تساهم الرقمنة في خفض تكاليف الإدارة من خلال الصفة المادية من كل الإجراءات الجبائية.	4.10	0.842	موافق
10	تساهم الرقمنة في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية.	4.18	0.700	موافق
11	تساهم الرقمنة الإدارة الجبائية في القضاء على الفساد المالي.	4.21	0.970	موافق
12	تسمح الرقمنة بكبح البيروقراطية وزيادة الشفافية.	4.29	0.908	موافق بشدة
الدرجة الكلية للمحور		4.16	0.494	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-14): نلاحظ اهتمام موافق من قبل المؤسسة محل الدراسة بمتوسط حسابي **(4.16)** وانحراف معياري قدره **.(0.494)** أي أن أفراد العينة المستجوبة موافقون على ما تضمنه هذا المحور.

ومن حيث ترتيب العبارات: تضمنت العبارات (5 و6 و7و12) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يتراوح بين **(4.29)** و **(4.35)**باتجاه موافق بشدة، أي أن أفراد موافقون بشدة على ما تضمنته هذه العبارات، وقدر إنحراف معياري ما بين **(0.617)** و**(0.908)** يعني تشتت في إجابات أفراد العينة المدروسة.

ثم تليها العبارات المتبقية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين **(4.21)**و **(4.00)** بالاتجاه الموافق، أي أن أفراد العينة المستجوبة موافقون على ما تضمنته هذه العبارات، وقدر الانحراف المعياري بين **(0.816)**و **(0.967)** أي وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارات.

❖ المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل في هذا المطلب إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام التحليل التباين الأحادي. واختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

أولا: اختبار التباين الأحادي لفرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى للدراسة على ما يلي:

- **H0**: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد نحو رقمنة الإدارة الجبائية باختلاف البيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.
- **H1**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد نحو رقمنة الإدارة الجبائية باختلاف البيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.
- إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من أو تساوي (0.05) نرفض فرضية العدم(H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1).
- إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من (0.05) نقبل فرضية العدم(H_0)، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-15): اختبار التباين الأحادي بين متوسطات إجابات الأفراد نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية باختلاف البيانات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	**0.109**	**01**	**0.109**	**0.454**	**0.505**
	داخل المجموعات	**8.38**	**35**	**0.239**		
الفئة العمرية	بين المجموعات	**0.182**	**03**	**0.061**	**0.241**	**0.867**
	داخل المجموعات	**8.30**	**33**	**0.252**		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	**0.706**	**03**	**0.235**	**0.998**	**0.406**
	داخل المجموعات	**7.783**	**33**	**0.236**		
سنوات الخبرة	بين المجموعات	**0.497**	**03**	**0.166**	**0.684**	**0.568**
	داخل المجموعات	**7.992**	**33**	**0.242**		
الدرجة الوظيفية	بين المجموعات	**1.347**	**04**	**0.337**	**1.50**	**0.223**
	داخل المجموعات	**7.142**	**32**	**0.223**		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (3-15):

- ✔ بالنسبة للجنس: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية بإختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة F **0.454**)) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (0.05).

- ✔ بالنسبة للفئة العمرية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية بإختلاف الفئة العمرية، حيث جاءت قيمة F **0.241**)) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية(0.05).
- ✔ بالنسبة للمستوى التعليمي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية بإختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة F(**0.998**) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (0.05).
- ✔ بالنسبة لعدد سنوات الخبرة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية بإختلاف سنوات الخبرة، حيث جاءت قيمة F(**0.684**) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05).
- ✔ بالنسبة للوظيفة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية بإختلاف الوظيفة حيث جاءت قيمة F(**1.50**) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

ونستنتج مما سبق أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد نحو محور رقمنة الإدارة الجبائية باختلاف البيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.

2. الفرضية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية للدراسة على ما يلي:

- **H0**:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.
- **H1**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الّأفراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-16): اختبار التباين الأحادي بين متوسطات إجابات الأفراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	**0.061**	**01**	**0.061**	**0.244**	**0.625**

	داخل المجموعات	**8.745**	**35**	**0.250**		
الفئة العمرية	بين المجموعات	**0.089**	**03**	**0.030**	**0.113**	**0.952**
	داخل المجموعات	**8.716**	**33**	**0.264**		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	**1.094**	**03**	**0.365**	**1.560**	**0.217**
	داخل المجموعات	**7.712**	**33**	**0.234**		
سنوات الخبرة	بين المجموعات	**0.828**	**03**	**0.276**	**1.142**	**0.347**
	داخل المجموعات	**7.797**	**33**	**0.242**		
الدرجة الوظيفية	بين المجموعات	**0.920**	**04**	**0.230**	**0.933**	**0.457**
	داخل المجموعات	**7.886**	**32**	**0.246**		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (3-16):

- ✔ بالنسبة للجنس: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي بإختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة F(**0.244**) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✔ بالنسبة للفئة العمرية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي بإختلاف الفئة العمرية، حيث جاءت قيمة **0.113**) F) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).
- ✔ بالنسبة للمستوى التعليمي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي بإختلاف المؤهل العلمي، حيث جاءت قيمة **1.560**)F) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

- ✔ بالنسبة لسنوات الخبرة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي بإختلاف سنوات الخبرة، حيث جاءت قيمة **1.142**)F) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05).
- ✔ بالنسبة للوظيفة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي بإختلاف الوظيفة، حيث جاءت قيمة **0.933**)F) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05).

ونستنتج مما سبق أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد نحو محور الرقمنة على التحصيل الضريبي باختلاف البيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسة

سيتم اختبار صحة الفرضية العامة التي تنص على ما يلي:

0H:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب ولاية المدية، عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ".

1H: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب ولاية المدية، عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ".

ولتحقق من هذه الفرضية نقوم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-17): اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب بالمدية

المتغير المستقل: رقمنة الإدارة الجبائية					
المتغير التابع: التحصيل الضريبي	**R** الارتباط	**R^2** معامل التحديد	**B** معامل الانحدار	**T** المحسوبة	**Sig** مستوى الدلالة
	0.681[a]	0.464	0.693	5.50	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يوضح الجدول رقم (3-17): أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بالمديرية الضرائب، لولاية المدية:

حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل **R=0.681[a]،** وهذا يوضح العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، ومنه يتضح أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وبلغ معامل التحديد **R^2=0.464،** أي **46%** من المتغيرات رقمنة الإدارة الجبائية ناتجة عن التغير في التحصيل

الضريبي، كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B=0.693** وهذا يعني زيادة درجة واحدة في رقمنة الإدارة الجبائية يؤدي إلى الزيادة في التحصيل الضريبي.

كما بلغت T المحسوبة **T=5.50** عند مستوى الدلالة **sig=0.000**، وهي دالة عند مستوى المعنوية **0.05**، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي لمديرية الضرائب بالمدية، عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 "، وهذا ما يدل على أن رقمنة الإدارة الجبائية تلعب دورا هاما في التحصيل الضريبي لأنها تعمل على تحسين كفاءته ومحاربة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية والقضاء على الفساد المالي.

ومن كل ما سبق يمكن استخلاص معادلة الانحدار البسيط للدراسة كالأتي:

$$Y= 1.39+0.693X$$

❖ حيث أن:

X: رقمنة الإدارة الجبائية.

Y: التحصيل الضريبي.

❖ خلاصة الفصل الثالث:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة وتحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه في مديرية الضرائب بالمدية، محل الدراسة، بحيث توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تعطي أهمية كبيرة للرقمنة كونها أداة تلعب دورا أساسيا في زيادة التحصيل الضريبي، من خلال الحد من مظاهر الغش و التهرب الضريبي عن طريق استخدام الأنظمة والتقنيات الالكترونية.

وتم ذلك باختبار فرضيات الدراسة بحيث أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والبيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى

التعليمي، سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية) داخل المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود عدم فروقات ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الضريبي والبيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية) داخل المؤسسة محل الدراسة.

وفيما يخص الفرضية الرئيسية للدراسة فلقد توصلنا بأن هناك أثر بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالمدية عند مستوى المعنوية 0.05.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقمنة الجبائية في التحصيل الضريبي، يمكن القول أن الرقمنة ما هي إلا أسلوب حديث دفع بالإدارة الجبائية إلى التراجع عن الخدمات التقليدية والمعاملات الورقية نتيجة لهذا التطور التقني، حيث تمكنت من إعطاء نظرة جديدة لقطاع الضرائب الذي يعتبر من أهم مصادر تمويل الدولة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الحديث عن جانب مهم من رقمنة الإدارة الجبائية وهو زيادة التحصيل الضريبي، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وقد شمل النظري فصلين أساسيين هما:

1) الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية، من خلال هذا الفصل تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للرقمنة وأشكالها وأهم متطلبات تطبيقها، إضافة إلى دواعي عصرنة الإدارة الجبائية وآفاق تطبيقها.
2) -الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتحصيل الضريبي وقواعده، بالإضافة إلى طرق التحصيل وضماناته، كما حاولنا ابراز دور الرقمنة وأثرها على زيادة التحصيل الضريبي.
3) الإطار التطبيقي للدراسة فقد شمل على دور الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي لدى عينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية المدية، حيث تم توزيع استبيان على موظفي المديرية والبالغ عددهم 45 موظف بغية التعرف على واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية ودرجة مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- الرقمنة هي أسلوب إداري حديث مكن الإدارة الجبائية من التخلص من مختلف الأنماط التقليدية وتحديثها عبر استخدام مختلف التقنيات التكنولوجية المتطورة.
- تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى إلى الحد من مشاكل الغش والتهرب الضريبي، من خلال زيادة الشفافية والمصداقية وتقليل التفاعل البشري وزيادة الكفاءة، مما يجعل من الصعب التلاعب بالبيانات والمعاملات المالية.
- تساعد الرقمنة على معالجة الكثير من المعلومات المتعلقة بأنشطة المكلفين في مدة زمنية قصيرة بفضل السرعة في نقل البيانات وتقنيات التحليل المتقدمة، مما يتيح الحصول على نتائج فورية ودقيقة .

- يساعد التصريح والدفع عن بعد على توفير الجهد والوقت و تخفيض التكاليف بالنسبة للمكلف والإدارة معا.
- ساهمت الإجراءات الرقمية و الهياكل الجديدة المستحدثة في زيادة التحصيل الضريبي بالرغم من النقائص التي تعاني منها مديرية الضرائب لولاية المدية، حيث تساعد هذه التقنيات على تسهيل عملية التحصيل والتقليل من الأخطاء وتوفير الوقت والجهد، مما يشجع المكلفين على الامتثال للقوانين الضريبية.
- نقص الموظفين المؤهلين أدى إلى بطء تطبيق عملية الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المدية، لأن هذه العملية تتطلب معرفة تقنية متقدمة وإدارة فعالة لضمان نجاحها.
- ندرة التواصل الإعلامي بين الإدارة والمكلف أثر سلبا على وعي المكلفين بأهمية الرقمنة.
- كثرة القوانين والتعديلات الجبائية أدت إلى عدم وضوح الرؤية لموظفي الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة، حيث ظهر أثر ذلك من خلال تعقيد النظام الضريبي، زيادة الأخطاء، تضارب التعليمات، زيادة التكاليف وتأخير المعاملات.

❖ اختبار فرضيات الدراسة:

تتحقق الفرضية الأولى و التي تنص على أنه "اعتمدت الجزائر مؤخرا استراتيجية الرقمنة بصفة عامة، اما فيما يتعلق بالإدارة الجبائية فقد تم التركيز على رقمنة العمليات الجبائية بصفة خاصة" .هذه الفرضية أثبتت صحتها من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول، حيث يعتبر التحديث التنظيمي والهيكلي للإدارة الجبائية من أهم خطوات نجاح مشروع العصرنة، ويكون ذلك من خلال احداث هياكل جديدة تتماشى مع المتطلبات الرقمية والتقنية بالإضافة إلى إنشاء مواقع إلكترونية هدفها تقديم الخدمات الرقمية وتسهيلها وتبسيطها للمكلفين، كذلك تساهم هذه التحديثات المتطورة في نشر الثقافة الرقمية بين المكلفين وتوعيتهم بأهمية الرقمنة.

تتحقق الفرضية الثانية والتي تنص على أنه" تساهم الرقمنة في تسهيل عمل الإدارة الجبائية من خلال تبسيط الاجراءات الجبائية". هذه الفرضية أثبتت صحتها من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، حيث تعمل الرقمنة على تقليل الضغط على الموظف من خلال استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية لجمع وتبادل البيانات و المعلومات الخاصة بالمكلفين، كذلك تعمل بالضرورة على تدعيم الشفافية وزيادة الكفاءة وبالتالي توطيد العلاقة بين الطرفين مما يؤدي إلى زيادة الامتثال الضريبي، كما تساهم الرقمنة في تخفيض التكاليف عن الإدارة الجبائية بنزع الصفة المادية من كل الاجراءات الجبائية واستبدالها بالرقمية كالتصريح والدفع عن بعد.

تتحقق الفرضية الثالثة والتي تنص على أن " تعتمد مديرية الضرائب لولاية المدية في معاملاتها على الرقمنة بالرغم من وجود نقص في الوعي بين الموظفين"، هذه الفرضية أثبتت صحتها من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تستخدم المديرية الرقمنة بشكل محدود لعدم توفر الوسائل الالكترونية الكافية وكذلك نقص وعي الموظفين بأهمية الرقمنة، يرجع سبب ذلك لعدم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين بكيفية عمل البرامج والتقنيات الإلكترونية،

تتحقق الفرضية الرابعة والتي تنص على أن" ساهم تطبيق عملية الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي من خلال زيادة الكفاءة والشفافية"، أثبتت صحة هذه الفرضية خلال الجانب التطبيقي حيث تبين أن اعتماد الرقمنة من طرف الإدارة الجبائية ساهم بشكل كبير في كبح البيروقراطية وزيادة الشفافية، تجنب الرقمنة الوقوع في الأخطاء وتعمل على محاربة الغش والتهرب الضريبي والقضاء على الفساد المالي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

❖ المقترحات: آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة، فإنه يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في:

- ضرورة الاهتمام أكثر برقمنة الإدارة الجبائية وتوجيهها نحو مسارها الصحيح.
- توفير الدعم المادي والمعنوي للموظفين لزيادة الكفاءة والفعالية في الأداء.
- تكثيف الإدارة الجبائية للدورات التكوينية من أجل الاستخدام الأمثل للبرامج.
- نشر ثقافة التصريح والدفع الالكتروني بين المكلفين.
- توضيح وتبسيط القوانين الضريبية مع تجنب تحديثها في كل فترة من الزمن.
- اعطاء فرصة للنقاش مع الموظفين من أجل البحث في النقائص ومحاولة تصحيحها.
- ضرورة تعميم منظومة الإعلام الآلي عبر كامل المصالح الضريبية وربطها بالانترنت لتحسين الخدمة المقدمة.

السعي على كسب ثقة المكلفين من خلال تنظيم أيام إعلامية مفتوحة حول أهمية الرقمنة.

في ختام هذا البحث نقترح بعض المواضيع قد تكون محل بحوث مستقبلية:

- آليات حماية المعلومات في ظل رقمنة في الإدارة الجبائية.
- أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في مراقبة الامتثال الضريبي.
- رقمنة الإدار الجبائية كآلية للحد من التهرب الضريبي.

قائمة

المراجع

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: قائمة الكتب

1- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،2012

2- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006

3- ثائر شاكر، محمد الهيتي، سامي ذياب الغريري، التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشاريع التنموية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2014

4- محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر،2008،

5- أبو ناصر محمد، المشاعلة محفوظ، الشهوان فارس عطاالله، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة 03، دار الميسرة للنشر والتوزيع والتطبيع، الاردن، 2003،.

ثانيا: المجلات

6- جميلة سليماني،التجربة الجزائرية في رقمنة المكتبات،المكتبة الوطنية الجزائرية نموذجا، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، 2019

7- حسين نعمة رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التمنية المستدامة2030 –تجربة إمارة دبي-،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد01، 2019

8- شيماء منير،عبد الحميد العلقامي، رقمنة الإرشاد الأكاديمي بالجامعات المصرية في ضوء الصناعة الرابعة(نموذج مقترح)، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد21، الجزء14،مصر، 2020

9- عفيفة بجاي شوكت اللامي، دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد135، 2022

10- روفيا كوال، فؤاد بوفطيمة، مساهمة الرقمنة في تفعيل مشاركة المعرفة – الامارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022

11- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية-الرهانات والتحديات تطبيق خدمتي في قطاع الموارد المالية- ، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة شاذلي بن جديد، المسيلة،2021

12- كلثوم عطاب، مكي الدارجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021

13- خوصة مصطفى، قرايري نورالدين، التحول الرقمي في قطاع الاعمال: مفاهيم أساسية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد14، جامعة معسكر، الجزائر، 2023
14- فضيلة خير، اصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي05، العدد02، جامعة بومرداس، 2022
15- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد01، 2021
16- كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد31، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2021
17- احسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبيبة في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد03، العدد01، جامعة 20أوت، سكيكدة، 2020

18- ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد03، 2013،
19- الهادي خضراوي، الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد07، العدد02، جامعة الأغواط، 2020،
20- سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15(خاص)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2021

21- قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة حمه المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد05، العدد02، جامعة الشهيد لخضر، الوادي،2021

22- هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021

ثالثا: الملتقيات

23- بوراس لطيفة، الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، يوم01 مارس 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2020
24- سعيدة سليماني، أثر الرقمنة على تحصيل الايرادات الضريبية، ملتقى دولي حول واقع تطبيق المحاسبة الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2022

رابعا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير
أ- اطروحات الدكتوراه
-25محمد توفيق ومان، تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية دراسة في الأبعاد السوسيو-تقنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016
-26عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية:تصمميمها وانشاؤها، اطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010
27- حافظي زهير، الانظمة الآلية ودورها في تنمية خدمات الارشيف، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008

-28 قاسيمي حورية، دور الادارة الالكترونية في حماية المعلومات لدى الإدارات العمومية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021
29- إيدير مصطفى، أثر عصرنة الإدارة الضريبية على المتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021
ب- رسائل الماجستير
-30 مجدي نبيل محمود شرعب، امتيازات الادارة الضريبية، اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة نابلس، فلسطين، 2006
-31سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012
-32 يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007
-33 داودي محمد، الادارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المالية العامة، معهد العلوم، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006
خامسا: القوانين والأوامر والمراسيم
34- المادة(20) من المرسوم التنفيذي رقم06-327 مؤرخ في 18-09-2006 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

35- المادة(41)، المادة(43)، قانون رقم 05-16 والذي يتضمن قانون المالية 2006،
36- المادة(02)،المادة(03) من المرسوم التنفيذي رقم 13-88 يحدد كبفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي اعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات

والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإداع القانوني لحساب الشركات

37- المادة(01) من قانون رقم97-15 ، مدونة التحصيل العمومي الصادر عن المجلي الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية.
38- المادة(22) من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 مارس2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

39- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 1991.02.23 الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في 1991.02.27

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أولا: قائمة الكتب

- 40Dian Indri Purnamasari and Ratna HindriaDPS,the effect of modernization of Indonesia’a Tax administration system on tax Compliance:Astudy of small meduim enterprises(SMEs) taxpayed.International journal of Computer Networks and communications security.vol.06.No 03.march.2018..

ثانيا: المواقع الالكترونية

41- مدحت عادل، مفاهيم اقتصادية..ما هي الرقمنة وأهميتها في الخدمات المقدمة للمواطنين، متوفر على الموقع (www.m.youm7.com), تاريخ الاطلاع 2024/04/10، 12:16سا.
42- فريق اكاديمية قطوف، أنواع الصور الرقمية، متوفر على الموقع (www.qtoof.academy/imaged-type.com)، تاريخ الاطلاع 01-05-2024، 21:55سا.
43- موقع المديرية العامة للضرائب، ((www.mfdgi.gov.dz، تاريخ الاطلاع 02-05-2024 ، 01:21سا.

ثاثا: المنشورات

- 44Note N^{0}300,MF /DGI/,du 30.05.1995,le fonctionnement de l’inspection des impôts.

الملاحق

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص تسيير عمومي

تحية احترام

في إطار التحضير لإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان تحت عنوان " **رقمنة الادارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي** "، لذا نرجوا منكم أن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم للإجابة على أسئلته بأمانة ودقة وموضوعية، آملين أن تكون إجاباتكم إسهاما منكم لدراسة هذا الموضوع ومشاركة فعالة لخدمة البحث العلمي، كما نحيطكم علما أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سنتعامل بها بسرية مطلقة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

يرجى منكم سيدي الفاضل وضع علامة **(X)** أمام العبارة التي تمثل إجابتكم

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- الفئة العمرية: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي: تكوين مهني ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐

ماستر ☐ دراسات عليا ☐

4- سنوات الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- الرتبة الوظيفية: ملحق إداري ☐ متصرف إداري ☐ عون مكتب ☐

مفتش ☐ رئيس مصلحة ☐

يرجى تحديد الوظيفة: .....

المحور الثاني: بيانات خاصة بمتغيرات الدراسة

البعد الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
01	تعد الرقمنة ضرورة حتمية لترقية وتطوير الإدارة الجبائية.					
02	تم تعديل التشريعات والقوانين الضريبية كي تتماشى مع الرقمنة.					
03	تساهم الرقمنة في تحسين أداء الموظفين وكفاءتهم					
04	تضمن الرقمنة سهولة تبادل المعلومات ونقلها بين مختلف الهيئات الضريبية					
05	توفر الإدارة دورات تكوينية للموظفين من اجل الاستخدام الأمثل للبرامج					
06	يوجد تواصل بين الموظفين من خلال الشبكة الداخلية الأنترنات					
07	يستطيع المكلف تحميل الوثائق و التصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة					
08	تساهم الرقمنة في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته والتزاماته الجبائية					
09	تحافظ البوابة الالكترونية"جبايتك" على سرية البيانات و المعلومات الخاصة بالمكلف					

10	اقبال كبير للمكلفين نحو تقنية الدفع عن بعد					
11	هنا رضا كل من الموظف والمكلف بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها					
12	تهدف الرقمنة إلى تسهيل الاجراءات الجبائية					
13	توفر الأمن الالكتروني والحماية الفائقة للأرشيف الإلكتروني الجبائي					
14	توفر الرقمنة البيانات المعلومات الدقيقة حول الوضعية الضريبية للمكلف					

البعد الثاني: أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
01	يعتبر النظام الالكتروني أداة فعالة لزيادة التحصيل الضريبي					
02	تسهل المنصات الالكترونية للمكلفين تقديم الإقرارات الجبائية					
03	تساهم الرقمنة في زيادة الامتثال و الحد من حالات الغش الضريبي.					
04	تعمل الرقمنة على محاربة التهرب الضريبي					
05	تعمل الرقمنة على توسيع القاعدة الضريبية					
06	تعمل الرقمنة على تحقيق العدالة في فرض الضريبة وتحديدها بصورة دقيقة					
07	تعمل الرقمنة على تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي					
08	تساعد الرقمنة في تخفيض الضغط على الموظف وبالتالي زيادة الكفاءة و الفعالية في					

	الأداء					
09	تساهم الرقمنة في خفض تكاليف الادارة من خلال نزع الصفة المادية من كل الاجراءات الجبائية					
10	تساهم الرقمنة في زيادة نسبة الايرادات الضريبية					
11	تساهم رقمنة الادارة الجبائية في القضاء على الفساد المالي					
12	تسمح الرقمنة بكبح البيروقراطية وزيادة الشفافية					

- يرجى إضافة أي معلومة أو ملاحظة قد تفيد بحثنا:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تصـــريـــح بالـــوجـــود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) { - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي }

تاريخ الإستلام

.....

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ر.ت. الجبائي :

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية.
- ☐ شركة فعلية.
- ☐ شركة التضامن.
- ☐ شركة مدنية مهنية.
- ☐ جمعية بالمشاركة.
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
- ☐ شركة المساهمة.
- ☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : .....
- ☐ شركة تعاونية.
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة).
- ☐ مؤسسة عمومية.
- ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
- ☐ أخرى : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

Série D n° 1 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

EPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIR

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE :
SERVICE D' ASSIETTE I
COMMUNE DI

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مصلحة الوعاء :
بلدية :

تصريح إنهاء النشاط
- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

- Déclaration de cession d'activité -
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique -

(Article 88 de la Loi de Finances pour l'année 2021)

ترسل إلى المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي
A faire parvenir aux services gestionnaires du dossier fiscal.

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

- Nom, Prénom / Raison sociale	- الاسم و اللقب / اسم المؤسسة :
- Activité exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة :
- Date début d'activité :	- تاريخ بدأة النشاط :
- Date de la cession d'activité :	- تاريخ أنهاء النشاط :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	- عنوان إقامه المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :	- قم السجل التجاري أوّ بطاقة الحرفي أو الإعتماد

أشهد بأن النشاط الذي أمارسه متوقف تماما
J'atteste que l'activité que j'exerce est cessée difinitivement

بـ _____ في _____

A _____ Le _____

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du contribuable

تذكرة : لا يتم الإ غلاق الفعلي للملف الضريبي إلا عند تقديم نسخة من شهادة الشطب من السجل التجاري

Rappel : ***La cloture effective du dossier foiscal n'interviendra qu'a compter de la présentation d'une copie de l'attestation de radiation du registre du commarce .***

Série G N°12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
.....
CPI/Inspection des Impôts de :
.....
Recette des Impôts de .....
Commune de .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....
قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :.....
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :	- نشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.د.ت.م ☐ CNAC ص.و.ت.ب ☐ ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ Exonération des activités artisanales إعفاء الانشطة الحرفية ☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) — II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
	المجموع Total				

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — III - هامش الربح بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

بـ.....في.....
A ....., le .....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
.....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....

CPI/Inspection des Impôts de :
.....

مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....

Recette des Impôts de .....
Commune de .....

قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:.....

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :.....

الفترة من: ..... إلى: .....

Période du ..... **au** .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	**I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة**
- **Nom, Prénoms/ Raison sociale :**	- الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- **Activité (s) exercée (s) :**	- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- **Date du début d'activité :**	- تاريخ بداية النشاط :
- **Activité exonérée :**	- نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.د.ت.م ☐ **CNAC** ص.و.ت.ب ☐ **ANGEM** و.و.ت.ق.م ☐ **Exonération des activités artisanales** إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ **Autres exonérations** إعفاءات أخرى ☐

- **Adresse du lieu d'exercice de l'activité :**	- عنوان ممارسة النشاط:
- **Adresse du domicile du contribuable :**	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- **Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :**	- رقم التعريف الجبائي :
- **Numéro d'article d'imposition :**	- رقم المادة:
- **Numéro de téléphone :**	- رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES	**II- إطار مخصص للأجور**
- **Nombre de salariés :**	- عدد المستخدمين :
- **Montant global brut des salaires versés * :**	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- **Montant des charges sociales versées * :**	- مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *:
- **Montant annuel de l'IRG acquitté * :**	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) **Ces informations concernent l'année N** (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

سلسلة ج رقم 51

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
مصلحة .....

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de .....
Structure .....

الضريبة على الدخل الاجمالي

المداخيل الناتجة عن إيجار، ذات طابع مدني، لعقارات مبنية أو غير مبنية

(المادة 42 و 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

تصريح يقوم مقام حافظة اشعار بالدفع، يكتتب في اجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي تحصيل الإيجار لدى قباضة الضرائب التابع لها مكان تواجد العقار المؤجر

I - معلومات متعلقة بالمؤجر و المستأجر

1.تعيين المؤجر:

- الاسم، اللقب: .....
- العنوان: .....

بلدية: ..... ، ولاية: ..... ، الرمز البريدي: |_|_|_|_|_|

- رقم التعريف الجبائي [1]: |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم التعريف الوطني: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

2 .تعيين المستأجر:

- الاسم، اللقب او اسم المؤسسة: .....
- العنوان: .....

بلدية: ..... ، ولاية: ..... ، الرمز البريدي: |_|_|_|_|_|_|

- رقم التعريف الجبائي[1]: |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم التعريف الوطني: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

II- معلومات متعلقة بالعقار المستأجر

- طبيعة العقار المستأجر [2]: .....
- عنوان او موقع العقار: .....

بلدية: ..... ، ولاية: ..... ، الرقم البريدي: |_|_|_|_|_|_|

- رقم المادة للعقار المستأجر: .....
- استعمال العقار المستأجر [3]: سكني ☐ مهني او تجاري ☐ فلاحي ☐
- فترة العقد: من ..... الى .....
- وتيرة دفع الايجار [4]: .....

III- مبلغ الضريبة المستحقة

☐ مبلغ الإيجارات السنوية الإجمالية أقل أو يساوي 1.800.000 دج (املأ الخانات المناسبة في الجدول الموالي)

التعيين	مبلغ الإيجارات الخامة	المعدل	المبلغ المستحق
- المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية :			
- المداخيل المتأتية من إيجار ذات طابع سكني	.....	%7	.....
- المداخيل المتأتية من إيجار عقار ذات استعمال تجاري او مهني غير مزود بالآلات او المعدات و كذا تلك المتأتية من الايجار لفائدة الشركات	.....	%15	.....
- المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات غير المبنية :			
- المداخيل المتأتية من إيجار العقارات غير المبنية ذات استعمال غير فلاحي	.....	%15	.....
- المداخيل المتأتية من إيجار اراضي ذات استعمال فلاحي	.....	%10	.....
المبلغ الاجمالي :			.....

---

(1) المكلفون بالضريبة الذين لديهم رقم تعريف جبائي، ملزمون بملء هذا الاطار.
(2) تحديد طبيعة العقار (ممتلكات غير مبنية، سكنات ذات استعمال فردي، سكنات ذات استعمال جماعي، ...).
(3) ضع علامة في الخانة المتعلقة باستعمال العقار المؤجر.
(4) تحديد وتيرة دفع الاجور (شهر، فصل، سنة، ...) .

سلسلة ج رقم 17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
قباضة الضرائب ل.....

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de .....
Recette des Impôts de .....

الضريبة على الدخل الاجمالي

فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية والحقوق العينية العقارية

(المادة 80- 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

تصريح يقوم مقام حافظة اشعار بالدفع، يكتتب لدى قباضة الضرائب التي يتواجد فيه العقار، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوما ،ابتداء من تاريخ إستصدار عقد البيع.

I - معلومات متعلقة بالمتنازل والمشتري/ المشتريين

1. تعيين المتنازل[1]:

- الاسم، اللقب : .....
- العنوان : .....
بلدية : ..... ، ولاية : ..... ، الرمز البريدي : | | | | | |
- رقم التعريف الجبائي [2] : | | | | | | | | | | | | | | | | | |
- رقم التعريف الوطني : .....

2. تعيين المشترى/ المشتريين:

- الاسم، اللقب او اسم المؤسسة : .....
- العنوان : .....
- الاسم، اللقب او اسم المؤسسة: .....
- العنوان : .....
- الاسم، اللقب او اسم المؤسسة: .....
- العنوان: .....

II- تعيين العقار اوالحقوق العينية المتنازل عنها

- طبيعة العقار المتنازل عنه [3]: ..... ، التكوين الكلي (مبني أو غير مبني) [4]: .....
- طبيعة الحقوق العينية المتنازل عنه: .....
- عنوان او موقع العقار : .....
بلدية : ..... ، ولاية : ..... ، الرقم البريدي : | | | | | |
- طبيعة العملية المنجزة [5]: .....
- أصل العقار [6]: .....
- تاريخ الامتلاك أو الإنشاء: .....
- تاريخ استصدار العقد: .....
- طبيعة العقد [7] : .....

---

(1) اذا كان المتنازل غير موطن بالجزائر ، فان تصفية ودفع الضريبة يمكن ان يقوم بهما وكيله المؤهل قانونا.
(2) المكلفون بالضريبة الذين لديهم رقم تعريف جبائي، ملزمون بملء هذا الاطار.
(3) تحديد طبيعة العقار (ممتلكات غير مبنية، سكنات ذات استعمال فردي، سكنات ذات إستعمال جماعي، ...).
(4) تحديد المساحة الكلية، المساحة غير المبنية، المبنية وعدد المستويات في حالة ما اذا كان السكن ذات استعمال فردي.
(5) تحديد ما إذا كانت العملية ناتجة عن هبة أو تنازل بمقابل. في حالة ما اذا كانت هبة، يجب تحديد درجة القرابة.
(6) تحديد ما اذا كان اصل العقار تركة، هبة او شراء.
(7) تحديد طبيعة العقد (عقد اداري، عقد ملكية، ...).